الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية : الحقوق العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

رقم: .....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فرع: العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تحت عنوان:

دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الإنتقالية

-دراسة حالة تونس-

إعداد الطالبة:

سميرة شرحة

إشراف الدكتور:

عبد الرزاق جعفري

لجنة المناقشة

د. نواري خالد	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيسا**
د. عبد الرزاق جعفري	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. بورنان عمر	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2022/2021

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾.

سورة النمل

استمارة معلومات

الصورة

المعلومات الشخصية:

الاسم: لشكيرة اللقب: لشرحة .

اسم الأب: الطيب اسم ولقب الأم: قرمية .

تاريخ الازدياد: 16.06.1985 مكان الازدياد: عين الحمراء .

رقم الهاتف: 0656412700

البريد الالكتروني: chermima85@gmail.com

العنوان الشخصي: عين الحمراء .

الباكالوريا:

معدل: 10.27 الشعبة/التخصص: علوم إسلامية سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 2015

الليسانس:

تخصص الليسانس: علوم سياسية الدفعة/سنة التخرج: 2009

الماستر:

تخصص الماستر: إدارة محلية . الدفعة/سنة التخرج: 2022

معدل ترتيبي الماستر (نصف السنة)

وضعية المهنية:

موظف [✓] عاطل عن العمل [ ]

في حالة موظف:

وصف عملي: ✓ القطاع: خاص

الصفة: مستخدمة اسم المؤسسة / الشركة: متوسطة سعد بن أبي وقاص

الرتبة في العمل:

الصيغة:

موظف ... ✓ موظف في إطار عقود نوع العقد:

امضاء الطالب

CHERMA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) بشرحة سكينة

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 199973/4

الصادرة بتاريخ 19 .06. 2014 عن دائرة/ بلدية مقرة

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجيستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة بـ :

مذكرة ماستر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2022.06.20

إمضاء المعني

إهــداء

أهدي هذا العمل إلى:

- والدي العزيزين
- كل أفراد عائلتي
- إلى الأصدقاء

شكر وعرفان

أتوجه بجميل الشكر والعرفان وخالص الثناء والإمتنان للمولى عز وجل، الذي أنعم علينا بنعمة العلم والايمان، وحثنا على طلبه بلا حدود لزمان أو مكان، ووفقني لإتمام هذا البحث، فله الحمد والمنة أولا وآخرا.

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ ℘ الدكتور جعفري عبد الرزاق ℘ الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أختي وصديقتي ونصفي الثاني التي لولاها لما وصلت إلى هذا: منى طواهرية، وكذا صديقي الزرير جاسم.

إلى جميع أساتذة وإداري وعمال جامعة محمد بوضياف المسيلة.

سميرة

مقدمة

مقدمـــــة

في أواخر عام 2010 انطلقت في العالم العربي موجة من الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة، لاسترداد حقوقه وحرياته المسلوبة ورد الاعتبار لكرامته المهدورة زمن الاستبداد، ففي كل بلد من البلدان التي شهدت حراكاً شعبياً أطلق المتظاهرون شعارات متعددة، < الشعب يريد> منها من طالب بإسقاط النظام ومنها من طالب بإصلاحات سياسية ودستورية جذرية.

وتنوعت نتائج الحراك من بلد لآخر فقد أدى الحراك في كل من سوريا واليمن وليبيا الى نشوب الحروب، ومنها ما ادى الى تغيير الأنظمة كما في تونس ومصر ومنها ما دفع بالنظام الى اطلاق مبادرة دستورية وإصلاحية من أجل الاستجابة لمطالب الشعب كما في المغرب.

أمام هذا الواقع الذي ترك انتهاكات وخروقات جسيمة لحقوق الانسان، وضعف ثقافة المساءلة والانتقام وترك فسادا في مختلف مؤسسات الدولة، والأشد وقعا انقسام مجتمعي كبير على مدى الارتباط بالنظام السابق.

وعلى اثر هذا لابد من ضمانات لعدم تكرير هذه الانتهاكات وجبر الضرر والمساءلة والوصول الى الانصاف والعدالة والمصالحة في المرحلة الانتقالية، كل هذا يمكن اختصاره في العدالة الانتقالية.

مع تعدد تجارب العدالة الانتقالية في العالم: بدأ هذا المفهوم يدخل المجال الحقوقي والسياسي في الدول العربية، وذلك ابتداءً من المغرب الذي شهد مرحلة عصيبة في انتهاك حقوق الانسان وتمثل تجربة العدالة الانتقالية في المغرب استباقاً عربياً باعتبارها أول تجربة في الوطن العربي.

ثم مروراً بالعديد من الدول العربية الأخرى من بينها تونس ومصر التي هي بصدد المرور بمرحلة انتقالية بسبب الحراك الثوري الذي شهدته 2011م نتيجة

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تعرضت لها شعوب هذه الدول بسبب الاستبداد والأنظمة الشمولية ولعل أهم ما يواجه هذه الدول اليوم موضوع العدالة الانتقالية وكيف سيتم التعامل مع الانتهاكات التي تعرضت لها.

واستعادة الأمن والثقة وبناء دولة القانون والديمقراطية ولكن هذا يتطلب مجموعة من الاجراءات والآليات المرافقة لتحقيق العدالة الانتقالية التي أساسها العدالة والمساءلة والمصالحة بالإضافة الى الدور الذين أن يلعبه المجتمع المدني في انجاح مسار العدالة الانتقالية باعتباره شريك ثالث الى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

والمتتبع للحياة السياسية في تونس منذ 2010م يرى ما شهدته من موجة الحركات الاحتجاجية، لم يسبق لها مثيل منذ أن حصلت البلاد على استقلالها، وقد اتسمت هذه الحركات الاحتجاجية في بدايتها بالعمل خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مكونات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، اتحادات).

إذ قام بها الشباب الجامعي العاطل عن العمل، الغير مؤطر سياسيا وتنظيميا، وبفضل تلاحم المحتجين وطول نفسهم استطاعت أن تطيح بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي مساء الجمعة 14 يناير 2011.

وتميز المسار الانتقالي بتونس عن غيره من المسارات التي عرفتها البلدان الأخرى، حيث نجد أن المسار الانتقالي في تونس قائم على فكرة الاتفاق بين الفاعلين في المسار الانتقالي.

وقد لعب المجتمع المدني دوراً هاماً في تحقيق العدالة الانتقالية رغم تعدد وظائف وأدوار منظماته في العديد من المجالات منها الاجتماعية والثقافية والخيرية وغير ذلك، إلا أنه تنتشر في العديد من الأدبيات السياسية فكرة مفادها أن لا ديمقراطية بدون مجتمع مدني، وتعد مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية ومجالات ترويج فرص المناقشة السلمية في اطار السعي لإدراك

أهـدافها والقيـام بنشـاطاتها المجتمعيـة، فـالمجتمع المـدني كميـدان للمناقشـة بـين مجموعات كثيرة من الفئات ذات المصالح المتباينة.

أهمية الموضوع:

تزايد الاهتمام بموضوع المجتمع المدني وفي اطار الحيوية العملية التي يكتسبها هذا المفهوم ومن خلال الأدوار التي يؤديها وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول أن تبين دور فواعل المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية، كما يعد هذا الموضوع بمثابة بحث موضوعي.

يكون نافذة تسمح بفتح باب للحوار والنقاش، حول واقع المجتمع المدني من العدالة الانتقالية والأدوار والمجالات التي تناط بمؤسسات المجتمع المدني التونسي في مجال العدالة الانتقالية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرفة مجموعة من النقاط:

* دراسة مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية وتحقيق أهدافها والآليات التي تعتمد عليها.

* إبراز الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني التونسي في تحقيق العدالة الانتقالية.

* توفير مرجع علمي للباحثين في نفس المجال وإثراء الكم المعلوماتي لدى المطالعين للموضوع.

* الوقوف على واقع المجتمع المدني من حيث تطوره وأداء مؤسساته في دعم التحول الديمقراطي.

مبررات اختيار الموضوع:

*** مبررات ذاتية:**

ساهمت مجموعة من الدوافع والاسباب في اختيار هذا الموضوع تمثلت في الاهتمام الشخصي والفضول المعرفي اتجاه هذا الموضوع رغبة في دخول مجال البحث حول موضوع المجتمع المدني، نظرا لجدة الموضوع وحيويته البحثية بحيث يعطي آفاق واسعة للباحث بمنحه المزيد من زوايا الرؤية والمعرفة.

*** مبررات موضوعية:**

– أهمية موضوع البحث التي تعتبر محاولة لعرض طبيعة المجتمع المدني ومساهمته في ترقية فكر المجتمع في جميع المجالات.

– لا تزال أغلب الاجتهادات بشأن المجتمع المدني وعلاقته بالعدالة الانتقالية جد محدودة.

صعوبات الدراسة:

صعوبات البحث تتراوح بين الصعوبات المنهجية، والمعلوماتية من حيث المعلومات، فالصعوبة الأولى التي واجهتها من خلال اعدادي لهذا البحث وجود تضارب في المعلومات، وكذا الذاتية الطاغية في البعض الآخر، وهو الأمر الذي يشكل عقبة أمام الباحث الذي يسعى للوصول الى الحقيقة.

وثاني أكبر صعوبة قلة المصادر التي تتحدث عن المجتمع المدني والعدالة الانتقالية في تونس خاصة بعد أحداث يناير 2011 باعتبار الأحداث متجددة.

المناهج المتبعة:

تفرض طبيعة الموضوع الاستعانة بعدة مناهج:

التاريخي، دراسة حالة، تحليل المضمون، مقترب الجماعة، لكون الظاهرة السياسية والاجتماعية عموما ظاهرة معقدة مركبة ومتعددة الأبعاد.

- **المنهج التاريخي:** هو أحد مناهج البحث العلمي الذي يعبر عن الطريقة التاريخية التي تعمل على تفسير الظاهرة والحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ مما سيكون عليه المستقبل.

فالمنهج التاريخي يضطلع بدور حيوي وأصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية وهذا ما يساعدنا على التعرف على نشأة المجتمع المدني وتطوره عبر مراحل تاريخية على المستوى الفكري والمؤسساتي وكذا التعرف عن خلفيات العدالة الانتقالية.

- **منهج دراسة الحالة:** يهدف إلى التعمق في دراسة جميع التفاصيل التي تقوم عليها أي وحدة أو ظاهرة، بما يساعد على التحليل الدقيق لكافة جوانب الدراسة، وهذا ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة، حيث تم أخذ تونس كحالة لدراسة وتحليل دور المجتمع المدني في الحراك الشعبي وتحقيق العدالة الانتقالية بتونس.

- **منهج تحليل المضمون:** ويعد من أساليب البحث التي تستخدم البيانات وهو يندرج في هذه الدراسة على دراسة وتحليل مضامين المواثيق الرسمية.

- **مقترب الجماعة:** يستند هذا المنهج الى بروز الجماعة في الحياة السياسية ودورها الأساسي الذي يفسر التفاعلات السياسية في حالات كثيرة، بل وقد تصبح الجماعة هي مفتاح وتشخيص وتفسير الظواهر.

وتتنوع هذه الجماعات فمنها: جماعات تقليدية أو جماعات المصالح والأفكار والهدف الواحد، الى جانب أساس تكوين هذه الجماعات تبرز أهمية الطابع الرسمي أو غير الرسمي للجماعة قدرة الجماعة على التماسك والتكييف والاستمرار.

يفيد استخدام هذا المنهج في المساعدة على تفسير دور منظمات المجتمع المدني على المستويين التنظيمي والعلمي، من حيث معرفة قدراتها التنظيمية وتوسيع قوتها ومعرفة تأثيرها ودورها السياسي وتوجهاتها السياسية حيث لا يتسنى تقييم دورها

في العدالة الانتقالية إلا من خلال تفسير وتحليل مستوى التطور البنيوي والوظيفي في المجتمع المدني.

إشكالية الدراسة:

بناءً على ما تقدم يمكن طرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى أساهم المجتمع المدني في تحقيق وانجاح مسار العدالة الانتقالية؟.

تتفرع هذه الاشكالية الى جملة من الأسئلة الفرعية:

- **ما مفهوم المجتمع المدني؟.**
- **ما المقصود بالعدالة الانتقالية؟.**
- **فيما تمثل الدور الذي لعبه المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية؟.**

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الاشكالية السابقة تم صياغة هذه الفرضيات:

- **للمجتمع المدني دور أساسي في ارساء أسس وقواعد العدالة الانتقالية.**
- **ساهمت التنظيمات المدنية في ادارة الثورة وتحقيق العدالة الانتقالية في تونس.**

هندسة الدراسة:

حتى يتسنى لنا معالجة موضوع البحث معالجة علمية دقيقة حسب المنهجية المتبعة، ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعلمية للدراسة، ارتأينا تقسيمه إلى فصلين إضافة الى المقدمة والخاتمة، كالتالي:

خطة الدراسة:

مقدمة.

الفصل الأول: تأصيل نظري للمجتمع المدني والعدالة الانتقالية.

المبحث الأول: دراسة في معطى المجتمع المدني.

المطلب الأول: مراحل تطور المجتمع المدني.

المطلب الثاني: المقصود بالمجتمع المدني.

المبحث الثاني: مقاربة معرفية لمفهوم العدالة الانتقالية.

المطلب الأول: العدالة الانتقالية (تعريف، مراحل تطور).

المطلب الثاني: خصائص العدالة الانتقالية والاركان المكونة لها.

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية.

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في المساءلة والحقيقة.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في المصالحة الوطنية.

الفصل الثاني: المجتمع المدني والعدالة الانتقالية بتونس.

المبحث الأول: الحراك الشعبي في تونس: قراءة في ديناميكية الأحداث.

المطلب الاول: قراءة في أحداث الحراك، أسباب وخلفيات.

المطلب الثاني: ردود الفعل الدولية والعربية من الثورة التونسية.

المبحث الثاني: المجتمع المدني التونسي كفاعل في التغيير وبناء الدولة.

المطلب الأول: تنظيمات المجتمع المدني وثورة الياسمين.

المطلب الثاني: المجتمع المدني ومسار العدالة الانتقالية بتونس.

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت المجتمع المدني التونسي.

خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول
تأصيل نظري للمجتمع المدني و العدالة الانتقالية

المبحث الأول: دراسة في معطى المجتمع المدني

المبحث الثاني: مقاربة معرفية لمفهوم العدالة الانتقالية

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية

تمهيد:

مثلت منظمات المجتمع المدني قوة دفع جديدة الى جانب الدولة والقطاع الخاص، حيث يكتسي المجتمع المدني أهمية قصوى وكبيرة جداً في الدراسات السياسية المعاصرة، لما يلعبه من دور فعال في دفع الأمن والاستقرار وارساء سبل السلام وهو حلقة الوصل بين الامن والاستقرار.

تختص العدالة الانتقالية بفترات حرجة كالانتقال من حالة الحرب الى السلم ومن نظام دكتاتوري الى آخر ديمقراطي، من خلال تكيف خياراتها ومرونة آلياتها التي تسعى لتحقيق العدالة وسيادة القانون من أجل تحقيق السلم والديمقراطية، ولذا برزت كقضية جوهرية في دول الحراك العربي من أجل المضي نحو تحقيق أهداف الثورة.

نحاول من خلال هذا الفصل دراسة معطى المجتمع المدني من خلال مراحل تطوره وتعريفه ومقوماته ومؤسساته، مع التطرق لمفهوم العدالة الانتقالية عبر تقديم تعريف ومراحل تطورها وخصائصها والأركان المكونة ها.

وفي الأخير نحاول معرفة دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية من خلال المساءلة والحقيقة والمصالحة الوطنية.

المبحث الأول: دراسة في معطى المجتمع المدني.

المطلب الأول: مراحل تطور المجتمع المدني.

*** في الفكر الغربي:**

المجتمع المدني مفهوم وثيق الارتباط بالحضارة الغربية، يضرب جذوره في أصولها القديمة وتنعكس على مداولاته خبرات شعوبها المختلفة، والمدارس الفكرية التي تبلورت على أساس هذه الخبرات، ومع أن المدارس التي استخدمت هذا المفهوم لا تتفق على توصيف معنى واحد للمجتمع المدني إلا أن هناك قسمات مشتركة بين التفسيرات المتعددة التي أعطتها له، من بينها تواجد المجتمع الدولي داخل أي دولة. قد مر هذا المفهوم بمراحل عدة:

-**المرحلة الأولى:** استغرقت بين القرنين 17و18، الذي شهد انهيار النظام الاقتصادي وانبثاق الرأسمالية كطبقة جديدة، والمشكلة الرئيسية التي كانت تواجه مفكري هذه المرحلة هي كيفية اعادة بناء مفهوم المجتمع المدني من منظور يفتح المجال أمام إعادة بناء السياسة على أسس غير دينية وغير ارستوقراطية[1].

ترتبط بالمجتمع نفسه وليس بتكليف إلهي أو بإرث عائلي، ومن هذه النقطة، ثم الانتقال تدريجيا من نظرية الحق الإلاهي، الى نظرية تعبر عن

[1] علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، القاهرة: دار المحروسة، الطبعة الأولى، 2004، ص19.

السيادة الشعبية، ومهد هذا التحول للانتقال نحو الحداثة السياسة، ومن أبرز منظري هذه المرحلة هوبز، لوك، توكفيل، مونتسكيو، روسو، سبينوزا.

فقد شكلت أفكار كتاب توماس هوبز (1588–1679) حول العقد الاجتماعي والحق الطبيعي خطرا حقيقياً على شرعية الحكم المطلق، لأن ما جاءت به تلك الأفكار هو أن الدولة تدين في وجودها وشرعيتها الى إرادة الشعب الحرة، وهذا الأمر يتناقض جذريا مع نظرية حق الملوك الإلاهي، التي أضفت صفة الحكم الإلاهية على الملك باعتباره حاكماً مطلقاً بهالة من القدسية ويتمتع بكل السلطات وتعود نظرية العقد الاجتماعي الى الفيلسوف جون جاك روسو (1712–1778) وأتباعه فهو يرى بأن البشرية تطورت من الحالة الطبيعية (الانسان المتوحش، المعزول، ...) نجد في المقابل هوبز برغم الالتقاء في فكرة العقد الاجتماعي فقد توقف عن التناقض بين الانانية البشرية، والارادة العامة اذ يلاحظ أن السلطة عند روسو محددة وغير مقدسة بينما هي عند هوبز مطلقة ومسيطرة على كل الشؤون بما في ذلك الدين.

في نفس الوقت يرى جان جاك روسو أن العقد الاجتماعي شرط ملازم لكل سلطة شرعية، وبالتالي شرط ضروري لكل نظام سياسي طبيعي يشكل مرحلة تاريخية نوعية في عملية الانتقال من الحالة الطبيعية الى حالة المجتمع المدني، وهنا يربط روسو رابطا جدليا بين تكون المجتمع المدني وبين تأييده للعقد الاجتماعي[1].

– **المرحلة الثانية:** شهد القرن التاسع عشر قطيعة شبه كاملة مع النظام الاقطاعي فبعد أن حققت الرأس مالية ثورتها الصناعية نقلت السياسة من الميدان الديني والعرقي الميدان الاجتماعي، أي جعلتها حقيقة انسانية تعاقدية،

[1] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص19–20.

وتم تصفية النشاط الحرفي ونشوء الاقتصاد النقدي وتحلل الملكيات الاقطاعية، وقادت هذه التطورات الى انسلاخ الافراد عن رحم علاقاتهم القديمة، مما طرح بقوة مشكلة اعادة بناء المجتمع المدني الصناعي على أسس جديدة وفهم حقيقته الجديدة.

وتصدى لهذه الاشكاليات النظرية كبار فلاسفة القرن التاسع عشر، في مقدمتهم هيغل وماركس الذين سيسيطرون عمليا على فكر هذا القرن.

فالمجتمع المدني بوصفه مجموع هذه الروابط يمثل تقدما نوعيا بالمقارنة مع الطبيعة الخام، لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق، أي الحرية والقانون والغاية التاريخية في أجلى تجلياتها، فالمجتمع المدني يظل مجتمع المصالح الفردية، والمشاريع الخصوصية، ولا يجد خلاصه إلا في الدولة السياسية القوية الشمولية.

إن هيغل كان يريد السلطة التشريعية بالمعنى الحديث، إلا أنه يربطها بنظام دولة الطوارئ الوسيط، لفرض النظام والتعددية في المجتمع المدني، وهو بهذا الموقف يكون مختلفا عن نظرية الحق الطبيعي[1].

– **المرحلة الثالثة:** تبدأ من النصف الأول من القرن العشرين وجاءت في اطار احتدام الصراع من أجل إعادة بناء الاستراتيجية الثورية في أوروبا.

وكان أكبر مسؤول عن تطوير هذا الاستخدام الجديد المفكر الايطالي أنطونيو غرامش (1891–1937)، الذي يحاول أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة والطبقية سواء أكان ذلك في كتابه " الأمير الحديث" أو " دفاتر السجن" وذكر أن هناك مجالين رئيسيين يضمنان استقرار سيطرة الرأسمالية ونظامها.

[1] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص24.

المجال الاول: هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة لتحقيق السيطرة المباشرة، وهو السياسية.

المجال الثاني: هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس ومساجد.

– **المرحلة الرابعة:** ترتبط بالعقدين الأخيرين من العقد العشرين التي ارتبط فيها مفهوم المجتمع المدني بتراث غرامشي ولكن بعد تنقيته من شوائب الماركسية، ليحتفظ بفكرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة التي تعمل الى جانب الدولة ولكن ليس تحت امرتها.

فالمجتمع المدني اليوم أصبح يمثل الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورها المجتمع، ولقد مرت هذه المرحلة بدورها الى ثلاث مراحل:

1. مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية
2. مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق المهام التي تراجعت عنها الدولة.
3. مرحلة تحول المجتمع المدني الى قطب قائم بذاته في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة[1].

***في الفكر العربي:**

الفكر العربي قد تأثر الى حد كبير بمفاهيم سياسية غربية كان في طليعتها مفهوم المجتمع المدني.

ورغم صعوبة الاحاطة به كمفهوم سياسي اجتماعي بما يتطلبه نقل المفهوم من محيطه الأصلي من اشكاليات خاصة في المجال المعرفي والفلسفي،

[1] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص28.

فإن ذلك لا يمكن أن يكون مبرراً لتجنب استعماله، خاصة وأن الظواهر الكونية تشترك فيها كل المجتمعات بما فيها النزوع نحو العمل الجماعي لتحقيق أهداف مشتركة، إضافة الى التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة أثر على المستوى الفكري في صياغة مفهوم ودور المجتمع المدني، وعموماً فإن المفهوم مر بثلاث مراحل أساسية أدت الى بلورته في شكله الحديث على مستوى الفكر العربي.

-**المرحلة الأولى:** الممتدة من ظهور الاسلام الى بداية تشكل الحركات التحررية في القرن العشرين، شهدت هذه المرحلة ظهور مفاهيم مثل "الشورى كبديل للديمقراطية، والانصاف كبديل للحرية" لعبت خلالها مؤسسات الأوقاف والجمعيات الخيرية الدينية والمؤسسات التربوية دورا مهما في نشر الوعي داخل المجتمع، وتطورت هذه الجمعيات خلال مرحلة الاستعمار الطويلة التي عملت على خلق أفكار بلورت بداية العمل السياسي غير المباشر " الاندية الثقافية والجمعيات العلمانية والاتحادات العمالية"، وفي عصر النهضة الذي عاشته المنطقة العربية شهد اصرار النخب الجديدة على تطوير العمل الجمعوي بإنشاء مؤسسات للمساعدة الانسانية وغيرها من المؤسسات التي عملت على تنشئت الأجيال الجديدة[1].

-**المرحلة الثانية:** كانت بانتشار المد القومي واستعملت بذلك مؤسسات المجتمع المدني لمقاومة الاستعمار، " الحركات التحررية والأحزاب السياسية، والنقابات ووسائل الاعلام" وسادت في هذه المرحلة مجموعة من المفاهيم: " الاستقلال قبل الديمقراطية، والعدالة قبل الحرية"، والنظام الاشتراكي كبديع للنظام الديمقراطي حيث كان من الطبيعي أن لا تتولى الحركات التحررية في تلك

[1] الطيب بلوصيف، المجتمع المدني والدولة، دراسة سوسيو-سياسية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر -باتنة- 2012-2013، ص55.

المرحلة عناية بموضوع المجتمع المدني وركزت جهودها على المطالبة بالاستقلال.

-**المرحلة الثالثة:** شهدت المرحلة الثالثة من سبعينيات القرن الماضي مؤشرات القيام الفعلي والعملي لمؤسسات المجتمع المدني، عندما ظهرت بعض الملامح الجنينية المستقلة عن الدولة مثل: الدوريات الجمعيات الصالونات السياسية والفكرية...، ثم دخل الخطاب السياسي من باب الحاجة للديمقراطية وحقوق الانسان، وكمدخل وضع المجتمع المدني استعمل ببعده السياسي لمقاومة استبداد الدولة ونظام الأحادية الحزبية لما شهده من اضطهاد، حيث بات ينظر اليه كمهد لاستقرار النخب العسكرية "الحاكمة" وتم حظر بعضها وتطويع بعضها.

إلا أنه في مرحلة الثمانينيات اقتنعت النظم العربية بضرورة المجتمع المدني في الترويج للسياسات التنموية والاجتماعية ولعب في زيادة هذا التحول المتغيرات الدولية الجديدة التي اقترنت بضرورة تنشيط مؤسسات المجتمع المدني في التحول نحو الليبرالية، وتراجعت بذلك الدولة عن ممارسة الأساليب القمعية للمعارضة بكل أنواعها، وبذلك كان الاستعمال المكثف للمفهوم من قبل المثقفين العرب مرده الى الجمود الحاصل في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي(الازمات السياسية التي يمر بها الوطن العربي) ويحددون أن غياب وضعف المجتمع المدني مسؤولان عن غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية[1].

إن مفهوم المجتمع المدني لم يحظ باهتمام كبير كما في الفكر الغربي، إلا أن اسهامات بعض المفكرين العرب في العصر الحديث والتي تناولت هذا

[1] الطيب لوصيف، مرجع سابق، ص56.

الأخير انطلاقا من خصائص تثبته، وصولا الى محاولة تكيفه مع التغيرات الحاصلة في العالم كشفت عن مدى أهميته في الدول العربية الاسلامية.

وعليه فإن المجتمع المدني على هذا النحو هو عبارة عن شبكة من المؤسسات (العائلة، الكنيسة، والنقابات والاتحادات والجماعة)، التي تقع بين الدولة والفرد والتي في الوقت نفسه تصل أو تربط الفرد بالسلطة وتحميه من السيطرة الشاملة[1].

فقد انصب اهتمام الفكر العربي المعاصر على ضرورة احياء المؤسسات المدنية التقليدية وتشكيل مؤسسات حديثة وتكييفها مع المتغيرات الجديد، تماشيا مع الشكل الجدي للدولة العربية الحديثة انطلاقاً من المقومات الذاتية والخصائص البيئية للنظام السياسي.

المطلب الثاني: المقصود بالمجتمع المدني

تعريف المجتمع المدني:

لغة: نجد في موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية لم ترد فيها مصطلح civil society وردت فقط كلمة civil للتعبير عن مصطلحات أخرى في اللاتينية لتعبير عن مجموعة دلالات ذات علاقة بالمواطن وتناقض كل ما هو عسكري رسمي، ديني وكذلك يعبر عن متوحش أو همجي.

اصطلاحا: يمكن رصد مجموعة من التعريفات:

1-المجتمع المدني هو شبكة من التنظيمات والممارسات والضوابط التي تنشأ بالإرادة التطوعية الحرة لأعضائها خدمة لمصلحة أو قضية أو تعبير عن

[1] الفاتح مبروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية،ط1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية 2002 ،ص21-28.

قيم ومشاعر يعتز بها هؤلاء الأفراد، مع استقلال نسبي عن الدولة من ناحية والمؤسسات الارثية من ناحية أخرى[1].

2-هو شبكة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأعضائها، والدفاع عن هذه المصالح في اطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعدد والاختلاف، والادارة السلمية للاختلافات والصراعات، والاحترام لحقوق الانسان سواء الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية.

3-هو تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والنقابية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة (سياسية، نقابية، ثقافية، اجتماعية، تنموية)[2].

4-هو ذلك المجال الواقع بين الاسرة والدولة، والذي يتشكل من مجموعة النظم والمنظمات والمؤسسات والهيئات غير الارثية من ناحية، وليست حكومية من ناحية أخرى، وتجمع بين الأعضاء في قائمة على أساس من المصلحة والارادة الحرة والتطوع.

5-هو مجموعة من الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، والتي تنظم في اطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة ديناميكية مستمرة من

---

[1] فاطمة الزهراء المداح، المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية السياسية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2015-2016، ص15.

[2] ايمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي ،اطار نظري ومفاهيمي، البحرين: سلسلة كتاب باربركمانية ، ط2، 2017، ص15.

خـلال مجموعـة مـن المؤسسـات التطوعيـة التـي تنشـأ وتعمـل باسـتقلالية عـن الدولة[1].

6-المجتمع المدني يشير الى مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية تنتظم في اطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية، التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة[2].

مقومات المجتمع المدني أو عناصر تكوينه:

العنصر1- الطوعية: وتعني الرغبة المشتركة لأصحابها بمحض ارادتهم الحرة، في ظل تعايش واقعي مع ظروف المجتمع غير مفروضة من طرف أي جهة واختيارا، في تقديم خدمة للمجتمع دون توقع لأجر مادي مقابل هذا الجهد للإيمان بقضية معينة، مع توفر القدرة اللازمة على التفاعل والتعايش مع كل أفراد المجتمع، ولا يتم احداثها استجابة لتعليمات أو توجيهات من الغير، وممارسة أنشطة تستجيب للأهداف التي سطرتها لنفسها بعيدا عن أي ضغط أو تأثير خارجي، والوعي بجسامة المسؤولية وبأهمية الانخراط في القضايا العامة بالاشتراك مع الآخرين.

العنصر2- التنظيم: تخضع منظمات المجتمع المدني للقوانين السائدة التي تتيح حرية تأسيسها من جهة، كما تخضع في تسييرها وقيامها بمهامها لقوانينها الأساسية، وأنظمتها الداخلية من جهة ثانية، وتقوم العلاقة بين أعضاء

---

[1] ايمان حسين، مرجع سابق، ص15-16.

[2] ابراهيم حسين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001،، ص694.

الجمعية على أساس التكافؤ واحترام كل الآراء والاجتهادات، مما يجعل الجمعية اطار يتيح لكل الأعضاء ويشجعهم على الابتكار والابداع والخلق والمساهمة في الوصول الى الغالات المشروعة المشتركة.

العنصر3- الاستقلالية: فهي لا تكون أداة تسخر، انها منظومة ذاتية التأسيس والاشتغال، والعلاقة بالدولة تتسم برابط التبعية، فعندما تكون هناك ورشات تساهم فيها الدولة والمجتمع المدني في الوقت نفسه فإن طبيعة العلاقة في هذه الحالة تكون مبنية على أساس الشراكة والتعاون[1] غير ان علاقة التكامل بينهما تخضع لسيادة القانون، أما اذا كانت الدولة تقيد الحريات، وتنهج أساليب القمع مع الأفرا والجماعات، فإن هيئات المجتمع المدني في هذه الحالة –ان وجدت- تكون قوة معارضة.

العنصر4- خدمة الصالح العام: إن كل أعمال منظمات المجتمع المدني ومبادراته لابد أن تصب في خدمة المصلحة العامة، من خلال تقديم خدمات لفائدة المجتمع وأفراده من الفئات المستهدفة منه، والأعمال الاجتماعية التي تستهدف الفئات المعوزة، ورعاية الأشخاص المعاقين أو في وضعيات حرجة تستلزم التدخل، وحماية الطفولة، والاهتمام بقضايا المرأة والشباب، ومحاربة الأمية والجهل والوقاية الصحية، والدفاع عن حقوق الانسان، ونشر قيم المواطنة، وحماية قيم البيئة،... دون أن تكون الغاية من وراء ذلك هي التجارة أو الربح، أو تحقيق المصالح الذاتية والشخصية للأعضاء.

العنصر5- عدم السعي للوصول الى السلطة: على الرغم من كون أنشطة المجتمع المدني وأهدافه لا تبتعد عن مجالات الشأن العام، وأن بعض الجمعيات تشكل أحيانا قوة ضاغطة على السلطات العمومية، وتقوم بانتقاد

[1] حسام شحادة، المجتمع المدني،، سلسلة التربية البدنية، دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص16-17.

العمل الحكومي، فإنها لا تسعى من ذلك الوصول الى السلطة، ومن هذه الزاوية يتميز المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية التي من طبيعتها أن تعمل للوصول الى الحكم.

العنصر6- عدم اللجوء الى العنف: تقوم جمعيات المجتمع المدني بالاحتجاجات على السياسات التي تتبعها السلطة العمومية في مجال ما، أو في مواجهة احدى الظواهر السلبية في المجتمع لتحقيق فوائد للمجتمع، وهي لا تنتهج في سبيل ذلك إلا الوسائل السلمية والمتحضرة والمتمثلة في: رفع المطالب، ابداء الملاحظات، الحوار مع الجهات المعنية واستعمال وسائل الاعلام والاتصال، كما تلجأ للتظاهر السلمي، ان اقتضى الأمر ذلك، ولا تلجأ مطلقا للعنف[1].

العنصر7- التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر على ممارسة نشاطاتها الانقسامات بين الاجنحة والقيادات داخل المؤسسة ترد الى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة[2].

وكلما كانت الانقسامات بين الاجنحة والقيادات داخل المؤسسة المدنية الى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة، وكانت طريقة حل الصراع سلمية، كان هذا دليل على تطور المؤسسة، وعلى العكس كلما كان مرد الانقسامات الى أسباب شخصية، وكانت طريقة حل الصراع عنيفة، كان دليل على تخلف المؤسسة.

وأهمية المجتمع المدني بتناقضاته وتعدديته حيث تكون دينامية الابعاد والخلق والتغيير في المجتمعات، وهذا يعني أن المجتمع المدني لا يتسم

[1] حسام شحادة، مرجع سابق، ص17-18-19.

[2] حسام شحادة، المرجع السابق، ص19.

بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة[1].

مؤسسات المجتمع المدني:

مؤسسات المجتمع المدني عديدة ومتنوعة، ليست حكومية، لا تتبع مبدأ الوراثة أو الدم، أو غيرها، وهي تقوم على الارادة التطوعية الحرة، التي لا تدخر جهدا في الارتقاء بالمجتمع على مجموعة من المستويات، وهي تنشا وتعمل وفق القوانين الموضوعة لها من قبل الدولة، وفق مواد الدستور، وهذا لا يمنع أن تضع مؤسسات المجتمع المدني اللائحة والضوابط الخاصة بها، التي تسير عملها، وتضع من خلالها شروط العضوية، شريطة ألا تخل اللائحة أو الضوابط الموضوعة بمواد القانون أو الدستور، ومن ضمن مؤسسات المجتمع المدني، المنظمات الحقوقية، الجمعيات الخيرية، الاحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الاتحادات الطلابية، المؤسسات الصحفية الأهلية وليست الحكومية، الغرف التجارية، والنوادي الاجتماعية والرياضية وغيرها من المؤسسات غير الحكومية التي تنطبق عليها شروط المجتمع المدني.

ويمكن حصر مكونات المجتمع المدني من منظمات غير حكومية وروابط وجمعيات ومؤسسات وهيئات واتحادات ودراسة أنشطتها وتأثيرها العام فيما يلي:

أ-مجموعة المصالح الخاصة: وهي المنظمات المهنية والاتحادات والنقابات والجمعيات، التي تلتئم فيها شريحة معينة، ترتبط فيما بينها باهتمامات ومصالح مشتركة ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية مهنية، تحدد السياسات التي

[1] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1، 2000، ص37.

تدعوا اليها، وتدافع عنها، اضافة الى أن بإمكانها أن تتخذ مواقف عامة من قضايا ذات اهتمام عام، تقع خارج الأمور التي تخصها مباشرة من امثلتها:(اتحادات الطلاب، اتحادات العمال، اتحاد الفلاحين، اتحاد الاقتصاديين)[1]. والنقابات المشكلة لها فضلا عن النقابات المهنية الأخرى مثل: (نقابات المحامين، المهندسين، الأطباء، المهندسين الزراعيين، الصحفيين، الصيادلة ...) التي تشكل رأس الحربة في جماعات الضغط السياسي والاجتماعي والعام.

ب-مجموعة المصالح العامة: هي مكونات المجتمع المدني التي تنشط في الاتجاه الاجتماعي العام، الذي يخص المجتمع كله، وتشكل هذه المجموعات جزء من جماعات الضغط السياسي، غير أنه محدد مقارنة بالمجموعة الأولى، لكنه ذو دور اجتماعي وتنموي وحضاري كبير، وفي حالة ارتقائه الى مستوى رفيع في الاداء، فانه سيشكل قاعدة معلوماتية واسعة لمراكز القرار السياسي، فضلا عن أن انشطتها ذات التوسع الأفقي ستكون ذا أثر ملحوظ في العملية السياسية والدستورية بالذات وطرح الأسماء ذات الفرصة الاكبر لتحظى بمقاعد ممثلي الشعب، ويمكن تحديد المكونات التالية لهذه المجموعة فيما يلي:

أولا: منظمات البيئة وحماية البيئة.

ثانيا: منظمات الرفاه الاجتماعي والاتحادات التعاونية.

ثالثا: منظمات حماية المستهلك.

رابعا: منظمات الحد من الجريمة والوقاية منها.

خامسا: منظمات الوقاية الصحية والخدمات الطبية.

[1] محمود كباشنة، المجتمع المدني أسسه المفهومية والاصلاحية واختباراته التاريخية،المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية المكتبة العباسية المقدسة، ط1، 2017، ص78-79.

سادسا: المنظمات التي تدعوا الى ثقافة معينة مثل منظمات (حقوق الانسان، حقوق المرأة، حماية الطفل، رعاية الاسرة، الأمومة والطفولة).

جـ-هيئات الاعلام ووسائله غير الحكومية: هي الاعلام ووسائله غير الحكومية، وهي الهيئات غير الربحية المستقلة في سياستها وبرامجها وميزانياتها اعتمادا على الدعم المالي، غير أنه لابد من أن يجري ترخيصها ومتابعة أنشطتها في الاطار التنسيقي والتقني العام، ولجهة ضوابط الامن الوطني والاستقرار الاجتماعي، ويدخل ضمن هذه المجموعات الصحفيون العاملون في المؤسسات الصحفية المقروءة والمسموعة و المرئية[1].

د-مكونات المجتمع العلمي: وهي المراكز البحثية العلمية والمؤسسات العلمية والكليات الاهلية، ومجمعات العلوم واللغة ومجالس البحث العلمي، والروابط الأكاديمية التي ينشط من خلالها المفكرون والباحثون وأصحاب الرأي والفكر، بما يطلق عليه تجمعات المجتمع العلمي.

هـ-المشاريع الصناعية الصغيرة: هي الورش الانتاجية ومعامل الصيانة والأنشطة الصناعية الصغيرة الخيرية، هذه المكونات يكون له ادور حيوي في المجتمع، لجهة القضاء على البطالة، وامتصاص الحجم الكبير من العمالة الواسعة ولاسيما غير المؤهلة تأهيلا علميا، فهي بذلك توفر فرصا للعمل، كما أنها تؤهل أعدادا من المهارات والمهن الابداعية، التي تمثل سمة رفيعة للمجتمع وقاعدة للتراث الوطني.

و-واجهة المؤسسة الدينية: ومنها الهيئات الدينية، والجمعيات المتخصصة أو المهتمة بالتوعية والتثقيف الديني ولا يخفى أهمية هذه المكونات في التأثير الاجتماعي أو السياسي، سواء في صنع القرار أو رفض وتأييد

[1] محمود كباشة، مرجع سابق، ص79-80.

التكييف الحكومي، فضلا عن كونها تمثل امتدادات طبيعية لحركات وتنظيمات سياسية.

وسوف نذكر بعض مؤسسات المجتمع المدني التي تنتمي الى بعض المكونات السابقة:

1-منظمات حقوق الانسان: تعد من منظمات أو مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على ارادة تطوعية حرة بموجبها انضمام الحقوقيين اليها برغبتهم، أو ربما بترشيح من المؤسسات المسؤولة.

فالمجتمع المدني يساهم يوميا في تعزيز وحماية وتحسين حقوق الانسان في كل أنحاء العالم، ومهما اختلف تسميتهم،- المدافعون عن حقوق الانسان، المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان، نقابات المحامين، النوادي الطلابية، نقابات عمال، المعاهد الجامعية، المدونين أو الجمعيات الخيرية-، فان العناصر الفاعلة في المجتمع المدني تعمل لأجل مستقبل أفضل ونتشارك في أهداف عامة لتحقيق العدالة والمساواة واحترام الكرامة الانسانية[1].

2-الأحزاب السياسية: أحد مكونات المجتمع المدني، اثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين حيث أن الكثير اعتبر الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وانما تدخل في اطار تشكيل المجتمع السياسي، والأحزاب السياسية تشكل جزء من المجتمع المدني لأنها تسعى الى احداث حالة التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والعلاقات ما بين القوى المختلفة.

3-النقابات المهنية والعمالية: تعتبر بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني، وذلك لعدة اعتبارات منها موقعها المركزي في العملية الانتاجية

[1] محمود كيشانة، مرجع سابق، ص80-81.

والخدمية، وبتالي فهي تملك القدرة على اصابة الدولة بالشلل، اذا ما قررت القيام بإضراب عام.

4-الجمعيات والاتحادات والمنظمات غير الحكومية: وهي ليست أحزاب سياسية وانما تأخذ شكلا آخر، وقد ظهرت أحياناً قبل ظهور الاحزاب السياسية وشكلت نواة المجتمع المدني وتكمن أهمية هذه الاتحادات في القدرة على التعبئة ومنع الدولة من التفتت الديني أو العرفي، والجمعية هي تعبير اجتماعي يطلق عامة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة.

وتلعب الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، حيث أن البعض يطلق عليها تسمية **جمعيات النفع العام**.

5-الاتحادات المهنية: حيث كل مهنة يستطيع أصحابها تكوين اتحاد يافع عن حقوقهم[1].

6-الاتحادات الطلابية: تعد واجهة مميزة من واجهات المجتمع المدني هي عبارة عن تشكيل طلابي ينتخب من قبل الطلبة، فكل مؤسسة تعليمية تقوم باقامة انتخابات حرة بين الطلاب لاختيار الاتحاد الطلابي في المؤسسة التعليمية، ذلك الاتحاد الذي يعبر عنهم.

يعد الاتحاد الطلابي علامة مميزة في المجتمع المدني، حيث يعد نموذجا على الحراك السياسي في مجتمع ما، ذلك أن الانتخابات الطلابية تعود الطلاب على الحياة السياسية السلمية، وبالتالي تزرع في الطالب حب المشاركة

[1] أمير وحشي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2012-2013، ص ص52-55.

في صنع مستقبل وطنه السياسي في بدايات حياته، حتى يكون فردا نافعا في المجتمع.

7-المؤسسات الصحفية: تعتبر المؤسسات الصحفية من ضمن مؤسسات المجتمع المدني، غير أنه التفريق بين نوعين من الصحافة، الصحافة الحكومية والصحافة الأهلية.

لا تعد الأولى من مؤسسات المجتمع المدني لأنها لسان حال الحكومة، أما الثانية من مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها معبرة عن آمال الشعب وتطلعاته وأحلامه.

8-الأندية الاجتماعية والرياضية: هناك أندية اجتماعية فقط، وهناك أندية رياضية فقط، وأندية تجمع بين الاثنين معاً، فالأندية الاجتماعية تقدم خدمات لمجموع الأعضاء كالرحلات المعسكرات وغيرها، في حين أن الأندية الرياضية هي تلك التي تقوم على رياضة مزا أو مجموعة من الرياضات، دون أن تقدم خدمات اجتماعية للأعضاء[1].

المبحث الثاني: مقاربة معرفية لمفهوم العدالة الانتقالية.

المطلب الأول: العدالة الانتقالية (تعريف، مراحل تطور)

بدأت فكرة العدالة الانتقالية تدخل الأدب الحقوقي والسياسي العربي منذ ثلاثة عقود، فقد بدأت أولا في الغرب ثم بعد ذلك مصر وصولا الى بلدان المشرق العربي، نظرا لانتشار الثقافة الديمقراطية بوجه عام والحقوقية بوجه خاص، ومع نهاية الأنظمة الشمولية وبداية عهد الحريات وتعزيز دور المجتمع المدني والاعلاء من شأن الفرد، أين أصبحت الديمقراطية واحترام حقوق الانسان القيم العليا التي يقاس بها تقدم أي مجتمع.

وتزداد أهمية العدالة الانتقالية بعد الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها حقوق الانسان الفردية والجماعية خلال فترات الصراع وما بعد الصراع، أو بعد

[1] محمود كشانة، مرجع سابق، س92-94.

الانتقال من حكم شمولي الى حكم ديمقراطي قائم على سيادة شرعية منبثقة من الشعب، فغالبا ما يتنازع الواجب الأخلاقي والقانوني مع الواقع السياسي.

فما تسعى العدالة زمن الانتقال السياسي أو ما يعد النزاعات لتحقيقه يختلف مع مفهوم العدالة في الاوضاع الطبيعية.

تعريف العدالة الانتقالية: عرفت الأمم المتحدة العدالة الانتقالية كونها:

" كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع تركة من تجاوزات الماضي واسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية، ومحاكمة الأفراد والتعويض وتقضي الحقائق والاصلاح الدستوري وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانها معا"[1].

وتشير الخبرات الدولية خاصة في المجتمعات التي شهدت حراكا شعبيا مطالبا بالديمقراطية إلى ضرورة الاعتماد على آليات مختلفة تسرع عملية الانتقال الديمقراطي، ويرجع تلقف الدول والمجتمعات لمضامين العدالة الانتقالية في الوقت الراهن لعوامل عديدة لعل أبرزها، تبوء منظومة حقوق الانسان مكانة متميزة، الأمر الذي حتم على الحكومات أخذها كمرجعية في أي عملية تحول ديمقراطي، لإعطاء حقوق الانسان بوصفه فردا مجرداً الأولوية على الحقوق السيادية للدولة ككيان سلطوي[2].

---

[1] تقرير الامين العام للأمم المتحدة، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع،مجلس الامن الدولي، الامم المتحدة، رمز الوثيقة، 2004/616 بتاريخ 23 أوت 2004،، ص6.

[2] عمر بوبكري وآخرون، العدالة الانتقالية والمصالحة في الوطن العربي –مجموعة دراسات– ،مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية،، ص13.

عرف المشرع التونسي العدالة الانتقالية مؤخرا ضمن الفصل الأول من القانون الأساسي المتعلق بإرسائه كما يلي:

العدالة الانتقالية هي مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الانسان لكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسى ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد الى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الانسان[1].

تعريف المركز الدولي للعدالة الانتقالية: هي استجابة للانتهاكات الجسيمة او الواسعة النطاق لحقوق الانسان تهدف الى تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات وتعزيز امكانيات السلام والمصالحة والديمقراطية وليست العدالة الانتقالية شكلا خاصا من أشكال العدالة بل هي تكييف للعدالة على النحو الذي يمد مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب حقية من تفشي انتهاكات حقوقية الانسان، وفي بعض الاحيان تحدث هذه التحولات على حين غرة، وفي أحيان أخرى قد تجدي على مدى عقود طويلة[2].

2-مراحل تطور العدالة الانتقالية

المرحلة الأولى: جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات نورمبرك، حيث تمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها، وتمثلت أهم

[1] القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتطبيقها، الرائد الرسمي عدد105 المؤرخ في 31 ديسمبر 2013، ص4335.

[2] كهان ثزيري، العدالة الانتقالية كآلية للحد من انتهاكات حقوق الانسان في الدول العربية، مذكرة ماستر في القانون، جامعة أكلي محند أو الحاج –البويرة- 2014-2015،، ص10.

ميكانيزمات عملها في اتفاقيات الابادة الجماعية التي تم اقرارها وإرساء سوابق دم يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاكات حقوق الانسان باسم الاستجابة للأوامر.

في هذه المرحلة، شكل مرتكبو انتهاكات حقوق الانسان مركز الاهتمام في مساع تحقيق الدولة.

المرحلة الثانية: أثناء الحرب الباردة ركدت جهود تحقيق العدالة الانتقالية واستمر ذلك حتى المرحلة الثانية والتي حدثت بعد انهيار التحاد السوفياتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، في هذه المرحلة تم تطبيق مفهوم مسيس وذا طابع محلي أو وطني من العدالة الاجتماعية ارتبط بالهياكل الرسمية للدولة، وهان تجاوزت فكرة المحاكمات وتضمنت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة في الارجنتين وعدد من دول أمريكا اللاتينية وجنوب افريقيا.

لقد تطور المفهوم خلال الفترات الانتقالية التالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية وجنوب افريقيا[1]

وهذا ما تزامن مع أهداف الدول والهيئات المانحة التي تطلبت وجود تطبيقا محكما لحكم القانون بما يسمح بالتنمية الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: بعبارة أخرى أعطت الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات زحما وحافزاً جديداً للعدالة الانتقالية انتقل به من كونها مفهوما رابطا بين المرحلة الانتقالية للتحول الديمقراطي والعدالة (كما نشأ في أواخر الأربعينيات)، الى فضاء أوسع بحيث أضحى هذا المفهوم يتضمن

[1] عبد الله يحي العلفي، العدالة الانتقالية قراءة مفاهيمية ومعرفية، الشركة العربية العالمية، 2012 في http://alolofi.blogspot.com،

منظورا اوسع يقوم على اعادة تقييم شامل للوصول بمجتمع ما في المرحلة الانتقالية الى موقع آخر تعد الديمقراطية أحد أهدافه الأساسية[1].

ثم كانت البداية الحقيقية لما يمكن أن يسمى تطبيق للعدالة الانتقالية في محاكمات حقوق الانسان في اليونان في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، وبعدها المتابعات للحكم العسكري في الأرجنتين والتشيلي من خلال لجنتي تقصي الحقائق في الارجنتين، عام 1983 وتشيلي عام 1990، وبعد ذلك العديد من دول القارة اللاتينية.

وبعد انشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة في 1993 بداية لمشهد سياسي جديد شمل المرحلة الثالثة للعدالة الانتقالية، إذ أدى تكرر النزاعات الى تكرر حالات تطبيق العدالة الانتقالية، كما تعالت الأصوات المنادية بالحد من الأخذ بمبدأ الحصانة ليصبح الاستثناء وليس القاعدة، وفي هذا السياق تم انشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في 1994، ثم في 1998 ثم اقرار النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وقد أثرت هذه التطورات في الكثير من اتفاقيات السلام التي عقدت بعد ذلك والتي أشارت الى المحاكمات الدولية باعتبارها جزءاً من عملية التسوية السلمية، من ذلك اتفاقية أورشا المتعلقة ب: بوروندي واتفاقية كيناس–ماركوسيس (خاصة بساحل العاج).

وفي هذه المرحلة التي لاتزال مستمرة حتى الان تتم الاحالة دائما الى القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، الاضافة الى العودة لاستلهام نموذج محاكمات نومبرك، لاسيما مع دخول ميثاق روما الخاص

[1] عبد الله يحي العلفي، المرجع السابق.

بالمحكمة الجنائية الدولية لحيز التنفيذ 2004 وإقرار وجود المحكمة كآلية دائمة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان[1].

المطلب الثاني: خصائص العدالة الانتقالية والأركان المكونة لها:

1-خصائص العدالة الانتقالية: توجد ثلاث خصائص مهمة تميز العدالة الانتقالية وهي:

-اعتمادها على مقاربة شمولية ومتكاملة: في معالجة ارث الانتهاكات الجسمية، اذ أنها تقف فقط عند حد التقصي في الجرائم وتحديد المسؤولين ومعاقبتهم، بل تعمل أيضا على جبر الضرر ورد الاعتبار للضحايا وانصافهم، وتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تكرار الانتهاكات، واعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة وتعزيز السلم والديمقراطية.

-التوازن المطلوب: لخدمة مختلف الاهداف والمقاصد السالف ذكرها حسب خصائص كل مجتمع ومقتضيات الواقع وفي ضوء موازين القوى القائمة.

وتتميز العدالة الانتقالية كذلك باعتمادها على مقاربة تكون الضحية في مركزها ويكون رد الاعتبار لها من ابرز اهدافها وهذا ما يستدعي العمل بأقصى جهد لكي يقوم مسار العدالة الانتقالية الذي تتبناه دولة ما بدعم الضحايا أو انخراطهم ومشاركتهم فيه واستفادتهم من نتائجه ومن الجدير بالذكر أن اللجوء الى العدالة الانتقالية يتم عادة في بلدان عرفت انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان

[1] العدالة الانتقالية كيف تستفيد من تجارب الدول الاخرى، جريدة الأهرام، 2001.06.01 .http://oligital.ahram.org/articles.asp

وبالتالي فإنها تكون مطالبة بمعالجة ما جرى في فترات من الماضي وبالتوازي مع ذلك يكون عليها مواجهة تحديات للحاضر مرتبطة بإرساء الاستقرار والامن وتحقيق الديمقراطية ودولة القانون ونظرا لهشاشة الاوضاع الداخلية التي تتسم بها المراحل الانتقالية وكذلك تواجد مختلف القوى بشكل متوازن بما فيها القوى المحافظة فان الامر يستدعي تحديد الاولويات حسب سياق كل بلد وكل مرحلة فكل تجربة لها خصائصها واولوياتها وضغوطها[1].

2-الأركان المكونة للعدالة الانتقالية: توجد خمسة مكونات أساسية تتألف منها العدالة الانتقالية هي:

***المحاسبة:** تعد المحاسبة عن انتهاكات حقوق الاسان واتخاذ الاجراءات الجزائية في حق مرتكبيها مسؤولية الدولة، وذلك طبقا لمقتضيات القانون الدولي والالتزامات التي اخذتها كل دولة على عاتقها من خلال انضمامها الى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي صادقت عليها، الا أن التجارب الدولية توضح هذا الالتزام يبقى معتمدا بشكل أو بآخر على توافر الارادة السياسية والاولويات المحددة في سياق البناء الديمقراطي ومدى توفر المؤهلات اللازمة لاضطلاع القضاء بدوره كاملا وبتجرد.

ان تطبيق مبدأ المحاسبة يأخذ في الاعتبار دون شك التقرير السياسي لوضعية البلد والاهداف المتوخاة في كل مرحلة، لكن دون أن يعني ذلك تخلي الدولة عن التزامها في هذا المجال، وقد عبر ألكس بورن نائب رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب افريقيا والرئيس المؤسس للمركز الدولي للعدالة الانتقالية عن ذلك بقوله: "إن كل المحاولات الدولية لتحقيق العدالة تعكس تسويات سياسية جد واقعية، وجلنا نعلم أن استحداث المحاكم لا يعدوا أن يكون

[1] لحبيب بكوش، مفاهيم والآليات العدالة الانتقالية في سياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الانسان، ط1، ص40-41.

مجرد بديل باهت للعمل الوقائي، وأن متابعة بعض مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان دون معظمهم يشكل ببساطة مظهر من مظاهر السياسة الواقعية، وبصيغة أخرى لاشك أن للقانون حدودا، إذ كلما جرت انتهاكات لحقوق الانسان على نطاق واسع، كما هو الحال في يوغسلافيا سابقا أو في رواندا أو سيراليون، كان من المستحيل متابعة الجميع، فبينما يمنح القانون الجنائي الدولي قدرا من المؤاخذة في مواجهة جرائم فظيعة، هناك حدود لما يمكن أن تحققه[1].

ومع ذلك فان المحاسبة الجنائية تبقى خيارا له دواعيه وأهدافه في مسلسل معالجة ماضي الانتهاكات، وتتمثل أساسا في: المساهمة في الرد عن ارتكاب انتهاكات جديدة والتعبير عن الادانة الرسمية للجرائم، وتعكس انخراط الدولة في بناء مقومات احترام القانون، وكذلك بناء الثقة في سياسة الدولة ومؤسساتها.

وعلى الرغم من جسامة التحديات التي تواجه تفعيل مبدأ المحاسبة، إلا أن هذا لا يعني إلغاء المتابعات من جدول الأعمال، بل ينبغي ادراجها ضمن استراتيجية التأهيل والاصلاح المؤسساتي المعزز للانتقال بما يكفل تحقيق العدالة.

لابد من التذكير أن الانظمة القضائية استحدثت من أجل معالجة الجرائم التي تشكل الاستثناء في حياة المجتمعات، والحال أننا في زمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والقانون الانساني تكون أمام جرائم تشكل قاعدة سياسة دولة، لذلك تكون المعالجة الجنائية وحدها غير كافية للجواب على مختلف مستلزمات رد الاعتبار للضحايا، ومعرفة حقيقة ما جرى، وجبر الضرر وتحديد

[1] لحبيب بكوش، مرجع سابق، ص42.

المسؤوليات، واتخاذ ما يلزم لضمان عدم التكرار، وخلق دينامية المصالحة، والحفاظ على الذاكرة.

وتطرح قضية العفو اشكالات كبيرة نظرا لما تتسم به من مساس بحقوق الضحايا وحماية مرتكبي الانتهاكات في عدة تجارب، كما هو الحال في عفو العسكريين عن انفسهم في تشيلي والارجنتين كإجراء يسبق الديمقراطية، أو لما يستفيد منه مسلسل الكشف عن الحقيقة وتحقيق المصالحة كما جاءت به تجربة لجنة الحقيقة في جنوب افريقيا[1].

***الكشف عن الحقيقة:** غالبا ما يبرز خلال المراحل الانتقالية الحاجة الى فهم ما يجري وسببه، خاصة وأن التعبير الممارس من قبل أنظمة الاستبداد والقمع يجعل فظاعات حقوق الانسان وانتهاكاتها المرتكبة غير معروفة، من حيث أبعادها ومكوناتها وحجمها ومجالاتها.

وعند الحديث عن الحقيقة علينا أن نعي أنها ليست مطلقة، كما أن لها أشكال عديدة، فهناك مكونات متعددة لها، من أبرزها الحقيقة الجنائية التي تعرض على القضاء بكل ما تستجوبه من حجج وأدلة وشهود ومرتكز قانوني، ويوجد السرد الفردي الذي يعكس حقيقة المعاناة الفردية في خضم انتهاكات حقوق الانسان، و وفر لنا أدبيات وشهادات وأفلام وثاقية هذا البعد بكل ما يعكسه من آلام وفظاعات ومعاناة انسانية، وكذلك توجد الحقيقة السياسية، وتمثل مقاربة الفاعلين السياسيين لماضٍ محدد زماناً ومكاناً، وأدوار مختلف الهيئات والمؤسسات الحزبية والدولية، وهناك الحقيقة التاريخية، وهي المتروكة للبحث الأكاديمي بمستلزماته العلمية وتسعى مقاربة العدالة الانتقالية الى الكشف عن الحقيقة بجمعها قدر المستطاع بين هذه المكونات، من خلال التقصي والانصات

[1] لحبيب بكوش، مرجع سابق، ص ص43،44.

للضحايا وذويهم وتمكين المجتمع من معرفة ما جرى عبر توفير امكانيات التعبير لكل الفرقاء من خلال الابداع والكتابة والاعلام والصحافة وجلسات الاستماع وغيرها.

ومن الآليات غير القضائية التي برزت بشكل لافت خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي لجان الحقيقة، وقد بدأ استخدام هذه الآلية في أمريكا الجنوبية، ثم انتشرت في العديد من أرجاء العالم، حيث تم تشكيل أكثر من ثلاثين هيئة للكشف عن الحقيقة حققت درجات متفاوتة من النجاح[1].

وتتسم لجان الحقيقة بمجموعة من الخصائص: حيث يجب أن تكون هيئة للتقصي، وأن يتم تشكيلها بشكل رسمي من قبل الدولة، وأن تتمتع بنوع من الاستقلالية عن الدولة، وتكون لها سلطة محددة بموجب القانون المنشئ لها، وأن تعمل في نطاق اطار زمن محدد، وهي هيئة غير قضائية، وأن ينصب عملها على أحداث الماضي، تنحصر ولاية هذه اللجان في تقصي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان أو القانون الدولي الانساني.

لقد استطاعت لجان الحقيقة أن تساعد على دعم مسلسل التحول الديمقراطي في العديد من التجارب من خلال معالجة شاملة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، مع التأكيد على أنها لا تقف عند حد المحاكمات، بل تتسع الى معرفة حقيقة ما جرى، وخلق دينامية للحوار والنقاش العمومي بشأنه بمشاركة الضحايا ومختلف الأطراف السياسية والمدنية والنقابية، بالإضافة الى العاملين في مؤسسات الدولة وغيرهم.

[1] لحبيب بكوش، مرجع سابق، ص45.

وتجدر الاشارة في الاخير الى أن تسمية هذه الهيئات لجان الحقيقة كانت هي الاصل وأضيفت اليها أحيانا المصالحة (كما في جنوب افريقيا والمغرب).

***جبر الضرر**: لأكثر من كونه تعويضا ماديا للضحايا فقط، بل يمتد ليصبح بمثابة اقرار بمسؤولية الدولة عن انتهاكات حقوق الانسان، وبوجوب جبر الأضرار المترتبة عن ذلك وفقا لمقتضيات القانون الدولي ذات الصلة، كما أن ذلك جزء من رد الاعتبار يأخذ في الحسبان انعكاسات ما تعرض له الضحايا وأوضاعهم المهنية والمالية وممتلكاتهم وانعكاسات ذلك على أسرهم.

وقد تمت بلورة مجموعة من المعايير الدولية خلال عقود تراكمت فيها النظريات والآليات ذات الصلة بمفهوم جبر الضرر[1] التي كان من أبرزها مساهمات عدد من الخبراء، كالهولندي تبوفان بوفن، والفرنسي جوايي، والمصري شريف بسيوني وغيرهم، كما أغنت التجارب الدولية من خلال عمل لجان الحقيقة ذلك عبر برامج تنوعت أشكالها وتدابيرها.

ويأخذ جبر الضرر عدة أبعاد:

جبر ضروري فردي: الذي يتوجه الى الضحايا وأسرهم ويشمل التعويض والعلاج وإعادة الادماج والرعاية الصحية.

جبر ضرر جماعي: الذي يختص بجماعات ومناطق قد تكون عاشت أوضاعا خاصة من حيث سياسات القمع أو الابادة أو التهميش أو مساندة طرف سلمي.

جبر الضرر القائم على مقاربة النوع: ويهدف الى معالجة الوضعية الخاصة للنساء ضحايا الانتهاكات.

---

[1] لحبيب بكوش، مرجع سابق، ص46-47.

***إصلاح المؤسسات:** أمرا أساسيا في مراحل التحول الديمقراطي، حيث تكون الحروب الأهلية وللأنظمة الاستبدادية انعكاسات مدمرة على مؤسسات الدولة والعاملين بها، ويتم توجيه الجميع لخدمة سياسة منهجية للقمع والاخضاع، وعادة ما يؤدي ذلك الى خروق للقانون وتوظيفه وعدم الخضوع للرقابة والعمل بالتعليمات والتجاوزات والارتشاء وغيرها.

هذا ما يجعل مراحل الانتقال تستدعي الاصلاح المؤسساتي بوصفه احد المداخل الأساسية لضمانات الدستورية والقانونية للحماية من ذلك ويشمل هذا الاصلاح عدة مجالات، من أبرزها الاصلاح الدستوري، ومراجعة القوانين وضمان استقلال القضاء والنصوص به وإخضاع مؤسسات الأمن للرقابة، وتوفير شروط الحكامة الجيدة على قاعدة من الشفافية والمساءلة، وتدريب موظفي الدولة العاملين في القضاء والامن والجيش[1].

يجب تحويل المؤسسات العامة التي ساعدت على ادامة النزاعات الى مؤسسات لدعم السلام، وحماية حقوق الانسان وتعزيز ثقافة احترام سيادة القانون، وبناء مؤسسات عامة عادلة وفعالة، يمكن القول ان الاصلاح المؤسسي سوف يساعد الحكومات في فترة ما بعد النزاع من منع تكرار انتهاكات حقوق الانسان مستقبلا[2].

***المصالحة:** الحق أن العدالة الانتقالية ذات صلة وثيقة بالمصالحة الوطنية والمصالحة أحد مكونات منظومة العدالة الانتقالية تشكل في حد ذاتها اهم أهدافها، اذ أنه من المستقر أن المصالحة الوطنية من أهم مفردات أية تسوية سياسية، وان عدم تحقيقها قد يفشل هذه التسوية برمتها، وهناك العديد من الدول

---

[1] لحبيب بكوش، مرجع سابق، ص48.

[2] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان أدوات سيادة القانون لدول متبعد الصراع، فحص السجلات، اطار تشغيلي، نيويورك وجنيف، 2006، ص8-10.

التي ركزت في المراحل الانتقالية على آلية المصالحة لإعادة تحقيق السلام الاجتماعي في المجتمع[1].

المصالحة لا تعني طمس الحقيقة وطي الصفحة، بل هي هدف يحقق من خلال انجاز باقي المكونات المشار اليها فهي لا تعني النسيان.

[1] أسماء حمايدية، دور المجتمع المدني في انجاح مسار العدالة الانتقالية ،مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، العدد2، المجلد1، 2016، ص265.

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية.

يوجد العديد من الأدوار لمنظمات المجتمع المدني ولكن على الرغم من تعدد تلك الأدوار في العديد من المجالات منها الاجتماعي والثقافي إلا أنه تنشر في العديد من الأدبيات فكرة لا ديمقراطية بدون مجتمع مدني وذلك لأن عملية التحول الديمقراطي في أي مجتمع تعتمد على ترسيخ الثقافة السياسية فيه، إضافة الى كثرة الحديث على الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي من منطلق بناء دولة ديمقراطية.

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في المساءلة والحقيقة.

-**توثيق المجتمع المدني من أجل المساءلة:** تشارك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشكل متزايد في عمليا التوثيق حيث تسعى لجمع الأدلة ضد أولئك المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، في بعض الحالات قد يكون موثقو المجتمع المدني حريصين على الاستفادة القصوى من توثيقهم من خلال استخدامه من قبل آليات المساءلة.

يواجه موثقو المجتمع المدني الدين يسعون لتقديم المعلومات الى آليات المساءلة مجموعة من العوائق المحتملة وتشمل التحديات الشائعة على سبيل المثال لا الحصر:

-صعوبة تنظيم كميات كبيرة من البيانات.

-خطر ازدواجية الجهود والتكرار في التوثيقات التي يتم جمعها.

-خطر التسبب في إعادة الشعوب بالصدمة أو تعريض الناجحين أو الشهود للخطر.

-شرذمة المعلومات التي تم جمعها بسبب عدم وجود تنسيق بين مختلف الموثقين

-ضمان سلسلة العهد.

-نقص الموارد التقنية.

-غياب دعم من الدولة[1].

من المهم أن تعكس عملية جمع التوثيق والمحافظة عليه وتحليله وتقديمه الى آليات المساءلة مقاربة تركيز على الضحية، حيث يمكن أن تساهم كل من منظمات المجتمع المدني وآليات المساءلة في تطبيق عدسة تركز على الضحية طوال عملية صنع القرار والتصميم الهيكلي، في كل منعطف في عمليات التوثيق والمساءلة، باعتباره مبدأ أساسي في العمليات التي يتم النظر فيها والتوصيات المقدمة، من المهم مراعات الرفاه الجسدي والنفسي للضحايا في كل مرحلة من مراحل التوثيق وتقديمه، ومراحل المشاركة في المحاكمات في نهاية المطاف ويتضمن ذلك السرية والأمان.

يمكن أن تلعب منهجية جمع التوثيق وحفظه دورا أساسيا في ضمان الحفاظ على التوثيق على المدى الطويل واستخدامه لتدابير المساءلة.

عند الاقتضاء قد تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على تعزيز احتمال قبول أو استخدام المعلومات الخاصة بها من قبل آليات المساءلة من خلال النظر في أنواع التوثيق التي من المحتمل أن تكون مفيدة بشكل خاص لآليات المساءلة.

تشمل الانواع المفيدة عادة من المعلومات التي قد تجمعها منظمات المجتمع المدني على سبيل المثال لا الحصر:

-إفادات أو شهادات مكتوبة من الضحايا والشهود.

[1] المبادئ التوجيهية حول جمع وحفظ وتوثيق المجتمع المدني للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان واستخدامه من قبل تدابير المساءلة، فيفري 2020.

-مقابلات مع المنشقين من الكيان الجاني المزعوم، والذي قد يكونون قادرين على تقديم معلومات من الداخل عن الهياكل الداخلية للجناة ومهامهم وعلاقتهم.

-مواقع المقابر الجماعية أو غيرها من رفاة الجثث.

-مواقع السجون و/أو تسجيلات فيديو لمسرح الجريمة.

-مواد من أرشيفات الأمن[1].

عملت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة على مدى السنوات الماضية على دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في العديد من البلدان لتجمع بطريقة موثوقة ومنهجية توثيقات تتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان أثناء النزاع، بما في ذلك في العراق ويوغسلافيا السابقة ومواقع أخرى.

أما الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تقوم بهذا العمل الذي غالبا ما ينضوي على الكثير من الخطورة فلديها مصلحة بأن ترى هذه المعلومات تستخدم في عمليات العدالة الانتقالية المستقبلية، فالعديد من أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات المانحة المتعددة الأطراف وخبراء العدالة الانتقالية المستقبلية، يدركون أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تلعب دورا مهما في حفظ المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان القريبة زمنيا من الأحداث الفعلية، ولاسيما أثناء النزاع النشط و/أو في الفترات المؤقتة التي تسبق انشاء عمليات العدالة الانتقالية، وعلى الرغم من اعتراف بعض أصحاب المصلحة بالدور الذي يمكن أن يلعبه موثقو المجتمع المدني، خاصة حول معايير الاثبات التي يمكن أن تعقد جهود المساءلة.

[1] المبادئ التوجيهية حول جمع وحفظ وتوثيق المجتمع المدني للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان واستخدامه من قبل تدابير المساءلة، مرجع سابق، ص06.

وفقا للمفهوم الذي طرحه شركاء ومشاريع المبادرة العالمية، فإن موثقي المجتمع المدني لن يقوموا بجمع الأدلة على النحو الذي حددته هيئات المساءلة الدولية والمحلية، لكن المعلومات التي يتم جمعها يمكن أن تظل مقيدة للغاية بالنسبة لهيئات المساءلة.

وهناك العديد من الأمثلة التي ساهمت فيها البيانات والمعلومات التي جمعها موثقو المجتمع المدني في الجهود المبذولة لتحقيق العدالة والحقيقة في مجتمعات ما بعد الصراع، بما في ذلك اجراءات المساءلة الدولية والمحلية[1].

دور مؤسسات المجتمع المدني في المساءلة:

تعد المساءلة حجر الأساس للإدارة الحكومية، إذ تشكل المبدأ المتضمن طريقة اخضاع القابضين والممارسين للسلطة العامة للمحاسبة، وقد طورت آليات المساءلة الأشخاص العاملين ومحاسبتهم حول الوفاء بواجباتهم بخصوص تقديم الخدمات والتعامل مع المواطنين.

وتشير المساءلة بشكلها العام الى العلاقة بين طرفين: طالب الخدمة ومقدم لها، بشروط يجري الاتفاق عليها بين الطرفين.

إن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بإعداد مجموعة من حملات الضغط والمناصرة التي تكون جزءا من عملية المساءلة، فالمساءلة مطلوبة في كل مؤسسة، ووظيفة عامة ويجب على كل الجهات أن تقدم المعلومات التي تقوم عليها وكافة المخططات والانجازات التي تخدم بها المواطن.

ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني القيام بدور لضمان الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بقرارات الحكومة على الصعيد المحلي والاقليمي، فإن هذه

[1] توثيق المجتمع المدني من أجل المساءلة، العربية، على الرابط: http://gitr.org/ar/

المؤسسة يمكنها الرقابة على السياسات العامة والاشارة على اوجه القصور الحكومية عبر عملها في مجال الدعوة والتوعية والرقابة والتقييم.

ومن ثم فإن مؤسسات المجتمع المدني تشترك في عملية اخضاع الحكومة للمساءلة عن أفعالها ولاسيما فيما يتعلق بإرادة الموارد العامة وهي طريقة لزيادة الكفاءة في أداء الحكومات عن طريق تمكين المواطن من توضيح احتياجاته، واشراكه مشاركة كاملة في صنع أنشطة الحكومة مثل صنع السياسات العامة وإدارة الماليات العامة، وتقديم الخدمات، وبهذا فإن المساءلة الاجتماعية تصبح في جوهرها عنصرا رئيسيا في احلال الديمقراطية.

وعلى هذا الأساس لم يعد من السهل للحكومات وأجهزتها أن تتصدى للإرادة الشعبية المتمثلة بمؤسسات المجتمع المدني.

فالحكومة ملزمة للاستجابة لمطالب المواطنين الذين سئموا من السياسات التي تساهلت مع المفسدين ومرتكبي الجرائم الاقتصادية وتسترت على الفضائح المالية[1].

وتمارس الأحزاب السياسية وظيفة المساءلة عن طريق وجودها في المؤسسة البرلمانية وذلك عن طريق السؤال الكتابي أو السؤال الشفوي (المساءلة التشريعية البرلمانية).

أو عن طريق وجودها في الحكومة الائتلافية (المساءلة التنفيذية)، وهي مسؤولية الجهاز الحكومي الذاتية في محاسبة نفسه بنفسه غير مؤسساته الرقابية والمحاسبية.

-المساءلة عبر السلطة الرابعة (الاعلام)، الجرائد والصحف الحزبية.

- المساءلة عن طريق المجالس المحلية المنتخبة(التمثيل القاعدي). [2]

---

[1] عبد الله الجبوري، خيراته سبهان، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العراق، العدد32، جانفي 2018، ص46-47.

[2] عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة المفكر، العدد3، ،ص115.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في المصالحة الوطنية

لا يمكن أن تتم عملية المصالحة وبناء السلام دون عمليات تداخل جماعية تساهم فيها مؤسسات الدولة ومنظومات الحكم ومنظمات المجتمع المدني[1].

وبينت تجارب الدول التي مرت بنزاعات أن الاستقرار السياسي والاندماج الاجتماعي والتطور الاقتصادي المنشود لا يمكن أن يتحقق إلا بحوار وطني ديمقراطي شامل كأحد آليات المصالحة الوطنية، لتمكين القوى المختلفة من التعبير عن رأيها بما فيه قوى النظام القديم والجديد وأجهزتهم الامنية والعسكرية، وتوسيع المساحات المشتركة وضبط النزاعات الاقتصادية والالغائية لكافة القوى، فالاستماع الحقيقي للأقوال والافكار والقناعات، وعقد العزم على اتباع الأحسن والاجود، هي جزء من ثقافتنا الاسلامية، {ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٨}[2].

وللمصالحة الوطنية أهمية كبيرة فهي أحد وسائل الاتصال السلمية الفعالة، حيث يتعاون الفاعلين الرئيسيين كمؤسسات المجتمع المدني على معرفة الحقيقة والتوصل اليها، والفاعل الرئيسي هو المؤمن بمبادئ العدل والمساواة في الحقوق والمدافع عن الديمقراطية، أي حق الاختلاف في الرأي وحرية التعبير[3].

يعتبر المجتمع المدني كمجال تطوعي وحر في الدولة، المجال الأمثل للأفراد لممارسة حقوقهم وحرياتهم المكرسة داخليا ودوليا، فتنظيمات المجتمع الدولي المختلفة تمكن الفرد من الممارسة الممثلة لحقوقه وحرياته بصفة منظمة

---

[1] الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، المصالحة والتماسك الاجتماعي، ص9.

[2] سورة الزمر، الآية 18.

[3] حميدة ميلاد أبو روينة، مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا: بين الرؤية وآليات الحل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس، ص1.

وقانونية تحمي حقوقه، وتمكنه من التمتع الأمثل بها وذلك دون اللجوء الى وسائل العنف أوالوسائل غير المشروعة، فوجود المؤسسات والتنظيمات الحرة يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بكل حرية حتى ولو كانت تتعارض مع السياسات المختلفة من طرف الحكومة، وذلك تعبيرا عن مصالحهم ودفاعا عن حقوقهم.

عندما يطرق مفهوم المصالحة الوطنية أذهاننا فإننا نعود الى اسم كان أساس في ظهور هذا المفهوم وهو شارل ديغول الزعيم الفرنسي رابطا هذا بالجرائم والديون التي وقعت نتيجة الاحتلال الفرنسي للجزائر، ثم اهتم من بعده الرئيس الفرنسي متران كضمان للوحدة الوطنية، ثم استخدمه محرر العبيد نيلسون منديلا فيما يتعلق بالتشاور حول عودة المنفيين جراء المؤتمر الوطني الافريقي وبسابق تعريفنا للعدالة الانتقالية نجد ان المصالحة الوطنية تعد شكلا من أشكال العدالة الانتقالية وهدفا من أهدافها.

تؤدي عمليات العدالة الانتقالية ومبادرات نزع السلاح والتسريح واعادة الادماج كلاهما دورا مهما في المراحل الانتقالية فترة ما بعد النزاع يمكن أن تسهما في منع تكرار حدوث الانتهاكات وفي تعزيز المصالحة، وكل منهما عملية منفصلة محدودة ينبغي التشجيع عليهما بوصفها جزءا من اطار شامل للجهود التي تبذل في المجتمعات التي تمر بمرحلة التعافي من النزاع، ولابد أن تكون هذه الجهود محددة السياق وشاملة للجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما فيها المؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وتختلف العلاقة بين برامج نزع السلاح

والتسريح واعادة الادماج وتدابير العدالة الانتقالية بحسب السباق الوطني وطبيعة النزاع والكيفية التي انتهى بها ودور المجتمع الدولي[1].

ومن الاهمية الاشارة الى لجان الحقيقة والمصالحة التي لجأت اليها جنوب افريقيا، والتي تستهدف غالبا تحقيق ثلاث غايات أساسية:

أولا: حماية الحقائق التاريخية من التزييف ومعرفة حقيقة الانتهاكات لماذا حصلت، ماهي حدود مسؤولية الأطراف الفاعلة، ومن هم الضحايا، ما مصيرهم اليوم؟.

ثانيا: جبر ضرر الضحايا وعائلاتهم: بالاستماع لمظلمتهم، والاعتراف بمعاناتهم، والاعتذار لهم، وتعويضهم هم ودويهم، واعادة تأهيلهم، كل ذلك تسهيلا للمصالحة والعفو.

ثالثا: القيام بإصلاحات سياسية ومؤسساتية: لضمان عدم تكرار الانتهاكات وتأسيس الديمقراطية عبر اصلاح دستوري ومن خلال اصلاح القوانين واصلاح المنظومة الأمنية والقضائية والاعلامية في الدولة[2].

لجان الحقيقة:

هي احدى وسائل إقامة العدالة في المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية، ولجان الحقيقة قد يتم انشاؤها بالتعازي مع المحاكمات الجنائية، لمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان، او قد يتم انشاؤها منفردة لإقامة عدالة ما بعد النزاعات كحالة جنوب افريقيا.

---

[1] محمد بن عزوز، دور المجتمع المدني في تكريس العدالة الانتقالية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة ، 2016.06.01، الموقع: http://www.asjp.cerist.dz/en/article/68384

[2] يسرى العزباوي، الخبرة الدولية وحتمية العدالة التصالحية، مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات، 19يناير 2015، تاريخ التصفح 14 ماي 2022، http://www.acreg.org.

ونتيجة اندلاع الثورة في بعض الدول العربية بحثا عن التغيير في سبيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كان لزاما ايجاد وسيلة لتطبيق العدالة في المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية، لذلك أقيمت العديد من لجان الحقيقة، لكنها لم تحقق النتيجة المرجوة منها، نظرا لوجود العديد من المثالب، سواء في تشكيلها أو في المهام الموكلة اليها.

تعريف لجان الحقيقة: لجان الحقيقة هي هيئات يتم انشاؤها للتحقيق في الجرائم والانتهاكات المرتكبة في دولة ما بالمخالفة لأحكام قانون حقوق الانسان، وهي احدى وسائل اقامة العدالة في المرحلة الانتقالية بعد النزاعات المسلحة أو الأنظمة الدكتاتورية التي ارتكبت جرائم وانتهاكات، والمخالفة لأحكام وقوانين حقوق الانسان، وتهدف الى استظهار وجه الحقيقة حول ما حدث من انتهاكات وجرائم في الماضي أثناء النزاعات المسلحة أو في عهد الحكومات المستبدة[1].

يتم انشاء هذه اللجان على أساس تشريعي أي بموجب قانون تصدره السلطة التشريعية، أوعلى أساس تنفيذي بموجب مرسوم رئاسي، وينبغي على الدول قبل انشاء لجان الحقيقة أو تقصي الحقائق أن تبدأ مرحلة من المشاورات، ويجب أن تشمل المشاورات مجموعات من الضحايا الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، كما يجب ادماج المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تلك المشاورات[2].

[1] أحمد المهتدي بالله، دور لجان الحقيقة خلال مرحلة العدالة الانتقالية لدول الربيع العربي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، بدون عدد، بدون طبعة، دون سنة، ص303.

[2] منه المصري، الحق في معرفة الحقيقة وانتهاكات حقوق الانسان، ورقة تحليل، برنامج الحق في المعرفة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، نوفمبر 2013، ص14.

ولابد للجان أن تتمتع بالاستقلالية الحقيقية، ومن اعتماد معايير وعمليات موثوقة في اختيار الموظفين، ومن الضروري ايجاد استراتيجيات قوية في مجال الاعلام والاتصالات العامة لتحقيق آمال الضحايا ولتعزيز المصداقية والشفافية[1].

تساهم لجان الحقيقة بشكل فعال في تطور آليات ودور وفعالية المجتمع المدني، وتقدم تجارب العدالة الانتقالية اسهامات متنوعة من حيث تنمية وتقوية أدوار المجتمع المدني، وفي هذا الاطار يمكن تسجيل:

* أن بعض لجان الحقيقة شكلت امتدادا لديناميات أطلقها نشطاء حقوق الانسان، وحركات أقارب الضحايا، وأقارب عائلات مجهولي المصير.

* أن لجان الحقيقة مكنت من خلق أجواء نشأت في إطارها جمعيات جديدة، مهتمة بالذاكرة وجبر الأضرار الجماعية ومتابعة توصياتها، وفي الاجمال مكنت تجارب لجان الحقيقة منظمات وجمعيات وفعاليات المجتمع المدني من فضاءات أرحب لتفاعلها مع قضايا الحقيقة والانصاف والمصالحة وديناميات بناء دولة القانون، كما وضعتها بالمقابل أمام تحديات جديدة من أجل تجديد وتطوير مقارباتها ووسائل تدخلها[2].

وقد رحب ديفيد توليرت رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية بمنح جائزة نوبل للسلام للعام 2015 للجنة الرباعية للحوار الوطني التونسي لمساهمتها في الانتقال الديمقراطي للبلد، وأكد على أن جهود وشجاعة المجتمع المدني والشعب التونسي يشكلان حجر الأساس لهذه التغيرات الجذرية التي شهدتها البلاد في طريقها لمعالجة انتهاكات الماضي والمضي نحو الأمام، مقرّا

---

[1] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، والعدالة الانتقالية، الصادرة بتاريخ 04 جويلية 2011، الوثيقة رقم A/CPH/23/18، الفقرة 32، ص13.

[2] أحمد شوقي بنيوب، العدالة الانتقالية بتونس، أسس نظرية تطبيقات علمية وتصورات مستقبلية، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، أكاديمية العدالة الانتقالية، 2011-2012، ص22.

بالدور الحاسم للمجتمع المدني في التصدي لإرث الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الانسان في مختلف أنحاء العالم، حيث أنها قوى مجتمعية فاعلة في طبيعة النظام من أجل الحقيقة والعدالة في كل مكان[1].

بدأ هذا الحوار في 5 أكتوبر 2013 بين عدة أطراف سياسية تونسية بتأطير ومبادرة ورعاية الاتحاد العام التونسي للشغل –الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان– الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، والذين عرفوا باسم الرباعي الراعي للحوار، وبدعم من الرئاسات الثلاث في تونس، رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي، ورئيس الحكومة علي العريض، مهدي جمعة ورئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر.

[1] المركز الوطني للعدالة الانتقالية، جائزة نوبل للسلام المحوري للمجتمع المدني التونسي في العملية الانتقالية، نيويورك، 2015.10.09. commsA@ictj.org.

خلاصة الفصل

يثير المجتمع المدني قدرا كبيرا وواضحا في الاختلاف بين المفكرين والباحثين فيه، وقد أضحى المجتمع المدني اليوم أحد أهم أوجه الديمقراطية في العالم، وتعتبر العدالة الانتقالية إحدى المعطيات الكبرى للتحول الديمقراطي، غير أنه لا يوجد مسار واحد ولا صفة جاهزة فلكل تجربة طريقة ونتيجة.

ويظل هدف العدالة الانتقالية هو الإجابة عن عدة أسئلة متعلقة بكشف الحقيقة؛ أي ما حصل ولماذا حصل وكيف حصل، فهي تهدف لمساءلة المرتكبين للجرائم وعدم الإفلات من العقاب وجبر الضرر، ومنع تكرار الحوادث، وبذلك يلعب المجتمع المدني دورا بارزا في تحقيق العدالة الانتقالية باعتباره المكلف بالتوعية الحقوقية والقانونية والأخلاقية، فهو وسيط بين الدولة والفرد، وبالتالي يؤسس لعدالة خالية من الانتقام والتأثر.

الفصل الثاني
المجتمع المدني و العدالة الانتقالية بتونس

المبحث الأول: الحراك الشعبي في تونس: قراءة في ديناميكية الأحداث

المبحث الثاني: : المجتمع المدني التونسي كفاعل في التغيير وبناء الدولة

تمهيد

عاش الشعب التونسي طيلة العقود الماضية تحت وطأة الاستبداد والتسلط من قبل الرؤساء السابقين الذين تولاو الحكم منذ الاستقلال، حيث عرفت تونس منذ تلك الفترة تدهورا في جميع المجالات خاصة السياسية منها، من خلال التضييق على قنوات المشاركة واتساع رقعة الفقر والحرمان، مماساهم في خروج الملايين في مظاهرات حاشدة التي شكلت مفاجأة للنظام والرأي العام العربي والعالمي.

لهذا سيتم تسليط الضوء في هذا الفصل على الحراك الشعبي في تونس والخلفيات التي ساهمت في تأجيج هذا الحراك، ومناقشة ردود الفعل العربية والدولية، وابراز دور القوى الاجتماعية الفاعلة في الحراك الشعبي والعدالة الانتقالية في تونس والتحديات التي واجهت المجتمع المدني التونسي في نضاله لإرساء قواعد العدالة الانتقالية.

المبحث الأول: الحراك الشعبي في تونس

تعد تونس أولى الدول التي أوقدت شرارة الثورة مع نهاية العام 2010، بعد أن تفاقمت الأوضاع وتعالت الأصوات المطالبة بضرورة التغيير وإقامة دولة الحق و القانون المحققة لتطلعات الشعب التونسي، بعد أن أحرق "محمد البوعزيزي" نفسه، احتجاجا على مصادرة مصدر رزقه في منطقة "سيدي بوزيد"، والتي حرّكت الشعب في ثورة بيضاء "ثورة الياسمين" في 17 ديسمبر 2010، حيث فجّرت هذه الحادثة مكنونات الشعب التونسي بقيادة تنظيمات المجتمع المدني بعد رصيد هائل من النضالات والتضحيات الراغبة في اختيار من يحكمهم.

المطلب الأول: قراءة في احداث الحراك ، الاسباب و الخلفيات)

يعود النقاش بشأن الثورة التونسية إلى بداية القرن الحادي و العشرين، بعد أن انتفض الشعب التونسي ضد الرئيس السابق زين العابدين بن علي الذي حكم الدولة منذ 7 نوفمبر 1987 إلى 14 يناير 2011، حيث تخلل حكمه تجاوزات وانتهاكات لحقوق الشعب التونسي الذي قام مطالبا بتنحية النظام السابق وإقامة دولة الحق و القانون.

1- في معنى الثورة

قبل التطرق للأحداث التي رافقت قيام الثورة، وجب التعرف على مفهوم الثورة الذي اختلف باختلاف المدارس الفكرية، حيث ركز بعضهم على انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات بناء بديل آخر جديد، في حين ركز آخرون على ضرورة امتلاك الجماعة الثورية الحائزة على السلطة برنامجا للتغيير يعطي الشرعية لعملية نقل القوة، إضافة إلى التيارات

التي اهتمت بضرورة ارتباط الثورة بالتغيير في توزيع هيكل القوى داخل الدولة أو المجتمع المعني.[1]

فقد عرفت موسوعة علم الاجتماع الثورة بأنها: " **تلك التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، والتي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد، يتوافق مع مبادئ وقيم وايديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية.**[2]

و تعني الثورة أيضا: "الإطاحة بالنظام السياسي والاقتصادي السائد الذي يقوم على الاستغلال. إنها تعني بناء نظام جديد يرفع إلى أعلى مستوى رخاء القسم الأعظم من الجماهير، والذي ينتج أقصى قدر من حقوق الإنسان والحرية التي تستبدل أخلاق السادة الكنسية والدولتية بأخرى تقوم على الحرية والمساواة والتضامن[3]، فهي بذلك "أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي تشمل الأوضاع والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعملية التغيير لا تتبع الوسائل المعتمدة في النظام الدستوري للدولة وتكون جذرية وشاملة وسريعة، تؤدي إلى انهيار النظام القائم وصعود نظام جديد ".[4]

---

[1] أحمد فهمي، **مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل**، ط1(دبي: مركز البحوث و الدراسات، 2016)، ص16.

[2] جوهر الجموسي، **الافتراضي و الثورة : مكانة الانترنت في نشأة مجتمع مدني عربي**، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2016)، ص16.

[3] إدارة البحوث والدراسات، قراءات نظرية: الثورات السياسية– المفهوم والأبعاد، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص2.

[4] الموسوعة السياسية، مفهوم الثورة، على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary

كما عرفها الدكتور عزمي بشارة بأنها: " تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية تتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة".[1]

في حين أن الحراك الشعبي هو مصطلح اطلق على المظاهرات التي عرفتها المنطقة العربية أواخر عام 2010 والتي هدفت إلى اسقاط الأنظمة العربية، حيث يعبر مصطلح الحراك عن التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية داخل المجتمع وغالبا ما تكون هذه الفئة مهمشة ولا احد يسمعها مما يجعلها تعبر عن هذا الخطأ في شكل حركات سوآءا كانت سلمية أو غير سلمية في شكل إضرابات واعتصامات من اجل التعبير عن مطالبها ومطالبة الحكومة بتنفيذها".[2]

2- أسباب قيام الثورات:

يرجع قيام الثورة لعوامل وأسباب تدفع الشعوب إلى الانتفاض والسخط على الحكام، من بين هذه الأسباب نجد:

- **الاستئثار بالسلطة وانتشار** الفساد السياسي و الاستبداد و الهيمنة للأنظمة الحاكمة مع استمرار ظلم الرعية وحرمانها من كافة حقوقها، إذ أن معاناة الشعوب من الخطابات والوعود خاصة في المناسبات الانتخابية، والتي غالبا لا تطبق يؤدي إلى خلق فجوة بين الخطاب والواقع مما يوجد أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة الحاكمة أمام عجزها عن تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة.

---

[1] عزمي بشارة، الثورة والقابلية للثورة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص15.

[2] علي سعدي عبد الزهرة السعدي، الحراك الشعبي: دراسة نظرية في المفهوم والاسباب، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد 02، 2021، ص519.

●تمحور بناء الأنظمة على شخصية الرئيس وليس المؤسسات، ما جعلها ضعيفة في مواجهة المد الداخلي و الضغوط الخارجية في ظل انهيار شرعية الأنظمة القائمة التي تعتمد على طرق غير شرعية في اعتلاء سدة الحكم بعد أن غيّبت نزاهة الانتخابات وفق مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق

●الشعور الدائم باللامساواة والظلم المسلط على الشعوب، مما يدفعها للانتفاض والثورة للحصول على حقوقها، خاصة مع تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفشل المشاريع التنموية، وما ينجر عنها من فقر وبطالة، وزيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء نتيجة لممارسات احتكارية من الدولة واتباع النظام الحاكم فيه، مما يؤدي إلى احتقان اجتماعي يتحول مع الأوضاع المزرية إلى غضب شعبي يترجم في ثورة. [1]

هذا ما تحدث عنه ابن خلدون في مقدمته، حيث جاء فيها: " ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه دون عوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك، وكل من أخذ ملك أحد أو غضبه في عمله ، أو طالبه بغير حق ، أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه ، فجباة الأموال بغير حق ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمنبهون لها ظلمة والمانعون لحق الناس ظلمة، وغصّاب الأملاك على العموم ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران".[2]

---

[1] سلام أحمد السواعير، توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي 2011-2017، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2017، ص22.

[2] عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الفصل الثالث والاربعون: الظلم مؤذن بخراب العمران، المجلد الأول، بيروت: مكتبة لبنان،1992، ص43.

●تجاوز حاجز الخوف ووجود فرصة مناسبة، فكثير من الشعوب تجاوزت الخوف في ظل وجود فرصة لتنظيمات سياسية ومدنية تسعى للإطاحة بالأنظمة القائمة وبناء أنظمة جديدة، وهو التغيير الاستراتيجي الرئيس، حيث انتقل الخوف من نفوس الشعب إلى السلطة الحاكمة. [1]

●توفر وسائل التواصل بين جيل جديد من الشباب، مثّلت في ذلك مؤسسات المجتمع المدني قوة هامة، اعتمدت أدوات تكنولوجية حديثة دعمت المظاهرات وساهمت في إنجاح أخرى، كما أسهمت في خلق ثقافة جديدة تقوم على مفهوم إعادة الثقة بنفوس الشعوب ومقدرتهم على التغيير، والذي شكل عاملا مهما في تاريخ الثورات وتاريخ أي شعب يطالب وينادي بتغيير الواقع، وخاصة عندما يصبح التغيير مطلبا شعبيا وجماهيريا، فيكون مصدر قوة وطاقة كفيلة بقلب أنظمة وتغيير حكومات ليس بالسلاح المادي انما بسلاح الكفاح السياسي والصراع الفكري لتغيير الواقع السياسي.[2]

●**غياب الأمل في التغيير**: إن انتشار الفساد والشعور بانعدام الأمل في التغيير وانسداد كل قنوات الحوار ، يخلق حالة من اليأس لدى الشعوب في امكانية تغيير الأوضاع وتحقيق طموحاتها، وهو واقع الكثير من الأنظمة الجمهورية في العالم العربي التي وصلت إلى مرحلة انسداد الأفق بالنسبة لعملية التغيير نظير تعامل الأنظمة وفق سياسة الإقصاء والقمع والانتهاك المتكرر للحقوق وهو مالا يدع مجالا للشعب غير طريق الثورة.

---

[1] عصام عبد الشافي، الثورات العربية .. الأسباب والمسارات والمآلات، في: أحمد بن عبد الرحمان الصويان (محررا)، الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، التقرير التاسع، الرياض: مجلة البيان، 2012، ص 78.

[2] فوزي ابوخليل، الثورات العربية.. هل كانت بداية تغيير ونجاح؟، الجزيرة نت، 07/29/ 2018، على الرابط: https://www.aljazeera.net/blogs/

•**نظريـة الـدومينو:** تقوم هذه النظريـة علـى وجـود قـوة خارجيـة قـادرة علـى زعزعـة حالـة الاستقرار القائمـة بين مجموعـة متجـاورة من الكيانـات المنتظمـة فـي ترتيب معين، مشكلة مـا ، بحيث أنـه بمجرد نجـاح تلك القوة فـي زعزعـة إستقرار أي من تلك الكيانات تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظـام الواحد تلـو الآخر، وتعطـي هذه النظريـة أهميـة للعامـل الخـارجي لإحداث تغيير فـي دولـة مـا، وهو مـا توصلت إليـه الدراسات فـي أن ارتفـاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولـة معينـة ينتشر ويعدى جيرانها من الـدول. ومن ثم فإن التغير داخل دولة معينة يحدث تغيرا مماثلا في الدول المجاورة لها مما يشبه أثر العدوى وهو ما حدث عندما قامت ثورة تونس وانتقلت أثارها لباقي الدول.[1]

3- الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات وديناميكية الأحداث

إن الحديث عن الثورة التونسية يقودنا للبحث فـي الجذور والأسباب الكامنـة وراءهـا، والتـي شكلت تراكمـات لسنوات عـانى فيهـا الشـعب التونسـي مـن نظـام تسـلطي ظـل قابعـا لأكثـر مـن 23 عامـا، استأثر خلالهـا بثـروات الـبلاد وأفقـر الشعب، لذلك فإن هذه الثورة ليست الأولى، بل إن تاريخ تونس حافلا فـي مجال الاحتجـاج الشـعبي، حيث سبقتها انتفاضـات خبز تكررت عدة مرات فـي الأعوام التـي سـبقت الثـورة، وذلـك فـي وسـط الـبلاد وجنوبهـا الـداخليين والطـرفيّين الـذي يحظـى بثـروة وتنميـة واهتمـام أكبـر، لكـن هـذه الانتفاضـة دامـت زمنـاً يكفـي لأن تنتقل من منبعها (بلدة سيدي بوزيد) إلى النواحي والمدن الأخرى، وتشتد وطأتها، كما يعود استمرارها إلى قوة وبسالة أهالي هذه البلدة، الذين اختلط لديهم المطلب الاجتماعي بالغضب والدفاع عن الكرامة، الذي وصل إلى حد إحراق النفس بديلاً

[1] آية يوسف عبد السلام، أسباب قيام ثورات الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي، 23 ماي 2014، على الرابط: https://democraticac.de/?p=1393

عن تقبل الذل والهوان، لذلك شكلت ثورة تونس إلى حد بعيد ثورة الأطراف المهمشة ضد المركز السياسي و الاقتصادي.[1]

لذلك فإن الثورة التونسية لم تكن مفاجئة، بقدر ما عكست تراكمات تفجرت مراراً في صورة انتفاضات مختلفة الشدة، اشتعلت خلال السنوات الثلاث السابقة، وطالب المشاركون فيها بالحق في الشغل، والعيش الكريم، ونددوا بجميع مظاهر الفساد والإقصاء والتهميش، من هذه الانتفاضات:

- **اندلاع مواجهات دامية في ولاية باجة بالشمال الغربي** أواخر التسعينات من القرن الماضي بين المواطنين وقوات الأمن على خلفية مباراة رياضية انحاز فيها الحكم إلى فريق "الترجي الرياضي التونسي" الذي يرأسه آنذاك سليم شيبوب أحد أصهار الرئيس التونسي المخلوع، وقد رددوا خلال تلك المواجهات شعارات سياسية مناهضة لنظام الحكم ومنها شعار" يا زين تلفّت لينا وإلا الجزائر أولى بينا" في إشارة واضحة إلى سياسة عدم التوازن بين الجهات.

- **انتفاضة عمال مناجم مدينة "الرويف" جنوبي غربي تونس:** حيث اندلعت احتجاجات ومواجهات دامية أوائل عام 2008 في الحوض المنجمي بمدينة الرديف التابعة لولاية قفصة بالجنوب التونسي بين قوات الأمن والسكان الذين تظاهروا سلمياً مطالبين بحق أبنائهم في العمل، وقد امتدت الاحتجاجات إلى مختلف مدن ولاية قفصة، وتطورت لتصبح احتجاجاً على الفساد وانعدام فرص الشغل لأبناء المحافظة الغنية بالفوسفات، واستمرت الاحتجاجات لعدة أشهر، نظمت خلالها مظاهرات واحتجاجات واعتصامات سقط خلالها قتيل واحد وكثير من الجرحى في صفوف المتظاهرين ووقعت اعتقالات عديدة وتعذيب شديد انتهى بسجن العشرات على إثر محاكمة جائرة.

---

[1] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص20.

- **انتفاضة التجار في بن قردان:** اندلعت مظاهرات ومواجهات عنيفة في ولاية مدنين الواقعة في أقصى الجنوب في أوت 2010 احتجاجا على إقدام السلطات التونسية على غلق المعبر الحدودي الرابط بين تونس وليبيا والذي يمثل شريان الدورة الاقتصادية لأهل الجهة الذين يواجهون تضخم نسبة البطالة وتدهور القدرة المعيشية بسبب سياسة التهميش. [1]

مثلت هذه الانتفاضات المتلاحقة ايذانا عن دخول تونس مرحلة جديدة، والتي تمثلت في ثورة الأحرار، ثورة الكرامة لعام 2011، والتي تميزت بخصائص نذكرها فيما يلي:

- جماهيرية الثورة والتي شاركت فيها كافة أطياف المجتمع ولم تتخذ أي علامة أو شارة رمزية تحيل الى انتماء اجتماعي معين.
- الطابع السلمي: اذ تميزت الثورة التونسية منذ انطلاقها بالطابع السلمي الحضاري سواء على مستوى الشعارات أو الأساليب.
- الفجائية: حيث مثلت الثورة التونسية حدث فجائي في توقيته، لكنه لم يأت من فراغ انما كان نتيجة تراكمات لسنوات طوال.
- العفوية وطابعها الشبابي: فقد نجح المتظاهرون في تنظيم احتجاجات ومسيرات انطلقت بصورة عفوية لتشمل كل مناطق البلاد، ولم تكن تتحرك وفق اجندة أو تحت قيادة واضحة بل قام بها شباب استخدم وسائل التواصل الاجتماعي.[2]

---

[1] علي عبده محمود، الثورة التونسية الأسباب .. عوامل النجاح .. النتائج، على الرابط: https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm

[2] مباركة سليماني، التحولات السياسية في المنطقة العربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015،ص117.

4- أسباب ثورة الياسمين 14 جانفي 2011

تعددت أسباب انتفاض الشارع التونسي والتي لا تختلف في جوهرها عن أسباب قيام الثورات السالف ذكرها، يمكن ابراز أهمها في ضوء النقاط التالية:

1. **اتساع الفجوة بين الشعب والنظام**، وتصاعد رفض الشعب للسلطات الحاكمة نظير الأعمال التعسفية التي كان يقوم بها النظام ضد الشعب، ومن ذلك:

أ. تطبيق الحكم السلطوي وذلك بتعزيز نفوذ الرئيس وبقاء حكمه لأطول فترة، حيث تضمن التعديل الدستوري لعام 1999 بعد 12 سنة من بقائه في السلطة إلغاء الحد الأقصى لتقلد المنصب الرئاسي، وهو ما منحه الحق في الترشح لانتخابات عام 2009، التي فاز بها بنسبة 99.9%، فضلا عن شخصنة السلطة بمنح الرئيس كامل الصلاحيات في ظل انعدام آليات المراقبة والمحاسبة السياسية.

ب. تقليص المشاركة السياسية ومواصلة حظر الأحزاب الفاعلة كحركة النهضة وحزب العمال الشيوعي التونسي، نظراً لشعبيتهما العالية لدي الأوساط الشعبية، خاصة العمالية وإنشاء أحزاب غير فاعلة، ونشاطها السياسي ضئيل، وهي أحزاب الخضر، واتحاد الديموقراطيين الاشتراكيين.[1]

ج. انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان وعدم احترام سيادة القانون بعد أن أغلق المجال العام لأي نوع من حرية الرأي، حيث سيطر النظام على إدارة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لتوجيه الرأي العام رغم من أن الدستور التونسي يضمن حرية التعبير وإبداء الرأي، ما جعل الشعب التونسي

---

[1] لطفي طرشونة، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني، في: ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات(امحمد مالكي محررا)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2016، ص 40.

يفضل متابعة القنوات الإعلامية العربية، وفي مقدمتها القنوات المصرية والأجنبية عن قنوات بلده، وقد شهدت السنوات الأخيرة من حكم الرئيس "زين العابدين بن علي" صدور صحيفتين معارضتين، (تخضعان للرقابة)، كذلك قنوات تليفزيون وإذاعة خاصة.[1]

2. سيطرة وهيمنة النخبة الحاكمة على المال العام وسن التشريعات والقوانين التي توسع من أعمالها المالية و الاقتصادية من خلال الحصول على قروض من غير ضمان وغيرها من الإجراءات. يعد في ذلك "صخر الماطري" صهر بن علي من أهم الشخصيات التي عملت على استحواذ الأعمال الاقتصادية في البلاد، حيث كان مالكاً لبنك الزيتونة الإسلامي، ورئيساً لمجلس إدارة شركة النقل والمواصلات وتوسعت ملكيته لوسائل الإعلام عبر جريدة الصباح الأكثر انتشارا في تونس بالإضافة لإذاعة الزيتونة الإسلامي. [2]

ولقد أشارت مؤسسة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام 2010، أن تونس تحتل المرتبة 62 من أصل 180 دولة شملها التقرير، بحيث تفشت ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وفي نفس الاطار تشير الباحثة بياتريسايبو من مركز البحوث والدراسات الدولية، إلى أن زوجة الرئيس المخلوع الطرابلسي وأفراد عائلته نجحوا في الوصول إلى جميع الشركات الكبرى عبر أداء دور الوسيط في جميع عمليات الخصخصة وطلبات الشراء الكبرى والحصول على عمولات من هذه الشركات.[3]

---

[1] الثورة التونسية (2010-2011): أسبابها، خصائصها ونتائجها، 2021/01/01، على الرابط: https://www.politics-dz.com/

[2] اسلام نزيه سعيد ابو عون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2017، ص43.

[3] أمير وحشي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بتونس، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013/2012،ص190.

3. **فشل السياسات التنموية في ظل تضاعف حالات المحسوبية والرشوة:** رغم وعود السلطة برفع مستوى معيشة المواطنين وتحقيق المعجزة الاقتصادية، إلا أن انتشار الفساد والمحسوبية وصم الاقتصاد التونسي بالفساد وعدم الشفافية وفقدان المصداقية في مؤسسات الدولة مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة البطالة خلال سنتي 2007و 2008 بنحو 34.1 في المائة، وتجلى الفقر كمعطى هيكلي يبرز بوضوح في الواقع الاجتماعي المعيش لقواعد عريضة من السكان خاصة سكان المناطق الداخلية والنائية بسبب الاختلال الكبير في الميزان التجاري وارتفاع الأسعار، كل هذا أكد أن حالة الحرمان و الغبن الاجتماعي لم تكن واقعا نفسيا اجتماعيا صعب الملاحظة، بل كانت مشاعر جماعية مدركة بالقوة، كما كان الحديث عن تدهور القدرة الشرائية لدى الجميع وخاصة الفئات الهشة يستشري يوم بعد آخر.[1]

ووفق الاحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء عام 2010 فيما يتعلق بالأحوال المعيشية، فإن 33.9 % من مجموع السكان يعيش في وسط غير بلدي منظم، حيث تتدنى فيه مستويات الخدمات المقدمة للسكان من حيث الكهرباء والمياه وشبكة الطرق والصرف الصحي والنظافة، وقد ارتفعت النسبة إلى 35.1% عام 2014، وتتركز هذه النسبة في مناطق الوسط والجنوب الذي يمثل قاطنون ما نسبته 51.2 % من مجمل عدد السكان في تونس مما يفتح باب النقاش واسعا في شأن سياسات حكومة بن علي خلال السنوات السابقة،

[1] عائشة التايب، الخلفية الاقتصادية و الاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية، في: ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات(امحمد مالكي محررا)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص63.

وهي سياسات تراكمية حملت معاناة هذه المناطق وتهميشها من قبل النظام الحاكم إلى فترة حكم الحبيب بورقيبة.[1]

هذه الأسباب وغيرها دفعت بالشعب التونسي إلى اشعال فتيل الثورة التي انطلقت كرد فعل بعد أن أحرق "محمد البوعزيزي" نفسه، احتجاجا على إفقاره وتجويعه بمصادرة مصدر رزقة في منطقة "سيدي بوزيد"، فكانت الشرارة التي حرّكت الشعب في ثورة بيضاء "ثورة الياسمين"، انتهت بإقصاء بن علي من المشهد السياسي التونسي في 14 كانون الثاني 2011، الذي خرج لاجئا إلى السعودية لأكثر من ثماني سنوات، لغاية وفاته في 19 ايلول 2019 بمنفاه المختار[2]، وفي هذا يقول يقول الدكتور عبد اللطيف الحناشي: "لا تكمن فرادة الانتفاضة في تونس في صفتها الثورية باعتبار أنها أطاحت برمز القهر والاستبداد الرئيس بن علي وحسب، في مجالها الاجتماعي والوطني، وفي وسائل نضالها الفريدة: فهي ثورة عفوية غير مسلحة، ودون قيادة سياسية موجهة. كما تعكس فرادتها أيضا في أشكال تطورها من: احتجاجات اجتماعية ضد الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، إلى انتفاضة شعبية عمت أغلب مناطق البلاد التونسية ثم إلى ثورة سياسية بشعارات استهدفت خيارات النظام السياسي القائم ورموزه البشرية و المادية ".[3]

وقد شهدت تونس خلال سنة 2018 أكثر من 9 آلاف تحرك احتجاجي، أي بمعدل 25 احتجاج في كل يوم. وتميزت حملة "فاش نستناو"

---

[1] العربي صديقي، تونس ثورة المواطنة، ثورة بلا راس، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص12.

[2] Yahia H Zoubir, "The Democratic Transition In Tunisia: A Success Story In The Making", Research gate,N°01, January 2015, P10.

[3] عبد اللطيف الحناشي، تونس من الثورة التائهة إلى الانتقال الديمقراطي العسير، تونس: سوتيميديا للنشر والتوزيع، 2019، ص52.

بتوسعها وانفتاحها على المجتمع المدني والأحزاب السياسية، إذ شملت مظاهراتها 18 محافظة من أصل 24، واستمرارا لهذا النسق الاحتجاجي تم تسجيل خلال السداسي الأولى من سنة 2019 ما يناهز 4948 تحركا احتجاجيا وفقا لما تم رصده من قبل وحدة الرصد في المرصد الاجتماعي التونسي. [1]

إن الدوافع الحقيقية لهذه الثورة التي لم تتوقع السلطات التونسية أن تتطور بهذا الحجم القياسي وتأخذ أبعاداً جديدة، والتي شكلت منطلقاً لهذا الحراك الاجتماعي والسياسي الكبير في تونس خلال الأسابيع الأخيرة وفي العقود الأخيرة بأشكال أخرى تشاركهم فيها الشعوب العربية على امتداد العالم العربي، تتمحور حول ارتفاع الأسعار، ونقص الوظائف، ولكنها تتمحور أيضا حول الطريقة التي تعامل بها الدول البوليسية مواطنيها، وتنكر عليهم الحقوق الإنسانية الأساسية في حرية التعبير، والتنظيم، وتمثيل أنفسهم بشكل صادق والمشاركة السياسية والمساءلة السياسية، وإمكانية الوصول إلى تحقيق توزيع عادل لفوائد النمو والتنمية، وموارد الدولة، والفرص التي تتيحها عملية الاندماج في إطار العولمة الليبرالية.

المطلب الثاني: ردود الفعل الدولية و العربية من الثورة التونسية

شكلت ثورة الياسمين التي اندلعت بتونس مفاجأة للقوى الدولية والاقليمية، بعد أن كان ينظر للشعوب العربية على أنها شعوب ألفت العبودية لأنظمتها المستبدة القائمة، لذلك تباينت المواقف و خطابات رؤساء الدول والمنظمات اتجاه الثورة التونسية وما يمكن أن يعقبها من نتائج على مصالح هذه الدول بتونس.

[1] صالح الدين الجورشي، تونس : الحركات الاجتماعية والفضاء المدني، بيروت: شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية، 2019، ص04.

أولا: المواقف الاقليمية والعربية

تعد مصر أول من أعلنت حق الشعب التونسي في اختيار قياداته ومستقبله، في الوقت نفسه، فإن العديد من الدول العربية بدأت تأخذ حذرها مما حدث في تونس، وتحاول اتخاذ إجراءات مسبقة لمنع وصول أحداث الثورة إلى أراضيها، حيث عمدت العديد من الدول العربية إلى تنفيذ اصلاحات لمكافحة الفساد، وإيجاد فرص عمل للشباب، إلى جانب اتخاذ إجراءات أمنية مشددة للحفاظ على النظام القائم.

وقد بدأت الدول العربية تعلن عن موقفها من الثورة التونسية انطلاقا من تاريخ 19 جانفي 2011، وهو ما ننقاشه في النقاط التالية:

1- **الموقف الجزائري:** اتسم الموقف الجزائري بالحياد ازاء الثورة التونسية، حيث اكتفت الجزائر باعلانها احترام ارادة الشعب التونسي، حيث أكد وزير الخارجية آنذاك مدلسي أن موقف الجزائر نابع من المبادئ التي تحكم الدبلوماسية الجزائرية منذ عقود والمتمثلة في دعم القضايا العادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام خيارات وإرادة الشعوب في تقرير مصيرها...."، وفي ذات الوقت اتخذت الجزائر عديد الاصلاحات والاجراءات الأمنية لتجنب عدوى الثورة.

2- **الموقف المغربي:** دعمت المملكة المغربية الثورة التونسية، حيث أكدت دعمها ومساندتها للشعب التونسي، ودعت المجتمع الدولي لمساندة ودعم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المبتغاة تحقيقا لتطلعات وطموحات الشعب التونسي المشروعة.

3- **الموقف الليبي:** عكس خطاب الرئيس السابق معمر القذافي انتقادات شديدة وصريحة للشعب التونسي، حيث اعتبر ما يحدث للرئيس التونسي أمر غير صحيح وأن تونس لن يتسنى لها ايجاد رئيس مثله، مطالبا

بعودته للحكم وقال مخاطبا الشعب التونسي عبر التلفزيون الليبي:" إذا كان رئيسكم مخطئا فحاسبوه".[1]

4- **الموقف المصري** : أعلنت مصر في بيان لوزارة الخارجية أنها تؤكد على احترامها لخيارات الشعب في تونس الشقيقة وأنها تثق في حكمة الأشقاء التونسيين وقدرتهم على تثبيت الأوضاع وتجنب سقوط تونس في الفوضى. وعلى الصعيد الشعبي فقد تظاهر عشرات النشطاء السياسيين المصريين أمام نقابة الصحفيين بالقاهرة للتعبير عن دعمهم للثورة التونسية رافعين الأعلام المصرية والتونسية. [2]

5- **موقف جامعة الدول العربية**

أكد المتحدث الرسمي بأن الجامعة تراقب الأوضاع في تونس، ودعا جميع الأطراف إلى التوصل للإجماع الوطني الذي يخرج البلاد من أزمتها، حيث دعت الجامعة العربية في بيانها القوى السياسية التونسية إلى التكاتف والتوحد، حيث جاء فيه: "في هذه المرحلة التاريخية التي يعيشها أبناء الشعب التونسي الشقيق، تتوجه جامعة الدول العربية بنداء إلى كافة القوى السياسية وممثلي المجتمع التونسي والمسؤولين للتكاتف والتوحد".

ومع تطور الأحداث بتونس بدا موقف الجامعة أكثر جرأة من خلال تصريح الأمين العام لها عمرو موسى الذي أكد أن الجامعة تؤيد الانتفاضة التونسية وتدعم إدارة الشعوب من خلال تصريحه" .... إن ما نعيشه اليوم هو حرمة تاريخية غير مسبوقة ولا كانت متوقعة، ولكنها أصبحت حقيقة واقعة هي أن الأمة ترفض أن تبقى رهنا لأوامر وتعليمات.... وأنها قررت أن تأخذ أمورها بأيديها في إطار من نظام ديمقراطي ورفض لممارسات الدكتاتورية أو فرض

[1] مباركة سليماني، مرجع سابق، ص119.

[2] الاحتجاجات التونسية 2010-2011، على الرابط: https://www.marefa.org/

لأشخاص بعينهم يرأسونها تحت مفهوم الجمهورية والديمقراطية والانتخاب ..... والآن نحن نتقدم نحو الرموز الحقيقية والعمل الحقيقي والعصر الديمقراطي ونسمات الحرية...."[1].

6- **الموقف التركي**: أيدت الحكومة التركية مطالب الثورة التونسية، ودعت النظام التونسي للقيام بإصلاحات جذرية تتماشى والمطالب الشعبية على أن يتم انتقال السلطة بشكل سلمي في حال فشل الاصلاح وهو الخيار الأصلح تجنبا لأي تدخل دولي، مع ضرورة توصل كافة الأطراف السياسية إلى توافق وطن للسير بالبلاد إلى طريق الديمقراطية والاستقرار. [2]

7- **الموقف الإيراني**: اتسمت المواقف الإيرانية إزاء الثورات العربية بالتدرج والتفاوت حسب علاقة إيران بهذه الدول حيث تعاملت مع بعضها بحذر وأيّدت أخرى بقوة ورفضت الاحتجاجات في دول أخرى مثل العراق واعتبرتها من المحرمات. وأعلنت موقفها رسميا تجاه الثورة في تونس من خلال بيان لوزارة الخارجية يشير إلى أن المهم هو تنفيذ مطلب الأمة التونسية بأفضل شكل ممكن بصفتها دولة يمكنها أن تلعب دورا فعالاً في الأمة الإسلامية.

8- **الموقف الإسرائيلي** : اهتمت وسائل الإعلام الإسرائيلية بتطور الأحداث في تونس وازداد هذا الاهتمام مع تحول هذه التظاهرات إلى ثورة شعبية واسعة أطاحت بالرئيس التونسي وانعكس هذا الاهتمام على مستوى متخذ القرار السياسي، وأعربت مصادر إسرائيلية بعد نجاح الثورة عن خشيتها من أن تقوم تونس بقطع علاقاتها غير الرسمية مع إسرائيل أو أن تقوم بالتقرب من الدول المتطرفة في العالم العربي.[3]

---

[1] مباركة سليماني، مرجع سابق،ص119.

[2] سلام أحمد السواعير، مرجع سابق، ص29.

[3] علي عبده محمود، مرجع سابق.

ثانيا: المواقف الدولية

لاقت الثورة التونسية الحديثة ردود فعل ومواقف متباينة للدول الغربية الكبرى، بعد أن أدركت أن ثمة معطيات جديدة بصدد التشكل بالمنطقة العربية، لذلك اختارت التعامل معها بنوع من البراغماتية عبر انتهاج سياسة احتواء ناعمة ومسايرة للقوى الحاكمة الجديدة، وهو ما نوضحه فيما يلي:

1- **موقف الأمم المتحدة** : أعرب الأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كي مون عن قلقة إزاء التطورات الجارية في تونس وأسفه للخسائر الحاصلة في الأرواح ودعا جميع الاطراف في تونس الى ضبط النفس، وحل المشاكل بشكل سلمي تجنبا لفقدان مزيد من الارواح وتصاعد العنف، والبحث عن تسوية للأزمة والاحترام الكامل لحرية التعبير والتجمع.

2- **الموقف الأمريكي**: اتسم الموقف الأمريكي في بداية الثورة التونسية بالترقب والملاحظة، وكان أول رد معلن باستدعاء وزارة الخارجية الأمريكية السفير التونسي بتاريخ 09 جانفي 2011، حيث سلمته رسالة تعبر عن قلق أمريكا من الطريقة التي تعامل بها النظام التونسي مع الاحتجاجات بسبب تقارير عن الاستخدام المفرط للقوة من قِبل الحكومة التونسية ضد المحتجين ، وبعد مغادرة الرئيس السابق بن علي سدة الحكم وجه الرئيس الأمريكي سابقا باراك أوباما رسالة تهنئة للشعب التونسي على شجاعته وكرامته، وقال أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب المجتمع الدولي، للشهادة على هذا النضال الشجاع من أجل الحصول على الحقوق العالمية التي يجب أن نحافظ عليها، وأنه سيذكر على الدوام صور الشعب التونسي الذي يسعى لإسماع

صوته، ودعا الرئيس أوباما إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في تونس، وأن يلتزم الشعب التونسي بالهدوء.[1]

غير أن أمريكا مع تأكد نجاح الثورة التونسية، استخدمت نفوذها في تحويل مسار الثورة إلى أهدافها الحقيقية في بناء الشرق الأوسط الجديد، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية انما تهدف إلى تنفيذ اجندتها وتحقيق أهدافها بالمنطقة العربية بشكل عام، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تأمين وجودها السياسي والعسكري بالمنطقة بالأشكال المختلفة الموجودة فيه.
- حماية مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط وتأمين تدفقها للأسواق الغربية
- ضمان استمرار توسع الاسواق الأمريكية بشمال افريقيا وتوسيع الطاقة الاستهلاكية للمنتجات الأمريكية.
- تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير والحفاظ على موقع واستقرار اسرائيل بالمنطقة.[2]

3- الموقف الأوروبي

اختلفت مواقف الدول الاوربية إزاء الثورة التونسية، والتي اتسمت بالازدواجية والارتباك في بداية الثورة، حيث وجدت نفسها أمام معضلة تحديد موقفها كمؤيد أو معارض ونتائج ذلك على العلاقات والمصالح، لذلك كانت المواقف الأوروبية تتخبط في أروقة السياسة الداخلية الأوربية، خاصة وأن تونس تربطها علاقات شراكة وحسن جوار مع الاتحاد الأوربي في إطار التعاون الاستخباراتي وتبادل الخبرات الأمنية فيما يتعلق بمكافحة الارهاب وتنظيم القاعدة

---

[1] الثورة التونسية(2010-2011): أسبابها، خصائصها ونتائجها، مرجع سابق.

[2] حميد حمد السعدون، رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الأمريكي، دراسات دولية، العدد 50، 2011، ص43.

بمنطقة شمال افريقيا، وقد عبّرت سياسة الرئيس الفرنسي و الايطالي في البداية عن تعاطفهم مع الرئيس السابق بن علي قصد الحفاظ على امداد جنوب أوروبا بالنفط القادم من شمال افريقيا، حيث أقرّت النائبة الهولندية في البرلمان الأوروبي وعضو لجنة الخارجية "مارتي شاك" أن الاتحاد الأوروبي فضّل في بداية الثورات العربية تحقيق مصالحه بتقديم المساعدات للأنظمة القمعية على اعتلاء قيم حقوق الانسان".[1]

غير أن الموقف تغير بعد أن نجاح الشعب في اقالة بن علي، يبرز ذلك في النقاط التالية:

1. **الموقف الفرنسي:** أعلنت الحكومة الفرنسية موقفها الداعم للثورة، ورفضت لجوء بن علي وعائلته إلى فرنسا، كما اتخذت بعض الإجراءات لضمان منع أية تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا.

2. **الموقف البريطاني:** أعلنت الصحف البريطانية أن سقوط الرئيس التونسي هو مثال على التحولات والأحداث غير المتوقعة, وأكد بيان وزارة الخارجية أن "تونس تعيش الآن لحظة تاريخية، وأن الشعب التونسي يعبر عن تطلعاته المشروعة في التحول الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة"، حيث دعا وزير الخارجية البريطاني "وليام هيغ" السلطات التونسية إلى أن تبذل ما في وسعها لإيجاد حل سلمي للازمة وإلى إجراء انتخابات حرة ومزيد من الحريات السياسية في هذا البلد. [2]

3. **الموقف الألماني:** تميز الموقف الألماني بالاعتدال منذ قيام الثورة التونسية، حيث دعت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل جميع الأطراف للحوار وايجاد طرق سلمية قصد إرساء "ديموقراطية حقيقية" من خلال إقامة نظام

---

[1] مباركة سليماني، مرجع سابق، ص 120.

[2] الثورة التونسية(2010-2011): أسبابها، خصائصها ونتائجها، مرجع سابق.

ديموقراطي حقيقي يقوم على احترام حقوق الانسان وضمان حرية الصحافة والتجمع، حيث صرحت قائلة:"هناك الآن فرصة لبداية جديدة في تونس... وانه يتعين على تونس أن تتخذ خطوات باتجاه الديمقراطية والحقوق الأساسية مثل حرية الصحافة والتجمع"، وأن بلادها على استعداد لتقديم المساعدة.[1]

4. **الموقف الروسي:** تربط روسيا علاقات صداقة وشراكة تاريخية بتونس، لذلك اعتمدت موقف محايد بلغة المصالح، حيث اعربت موسكو في بيان صادر عن وزارة الخارجية على أهمية استعادة السلام والاستقرار في تونس بأسلوب الحوار الديموقراطي وفي أطر الدستور، مع التشديد على أن إعادة الأوضاع إلى مجراها الطبيعي في أسرع وقت ممكن هو من مصلحة أبناء الشعب التونسي، وأعرب الوزير عن القلق الشديد إزاء التطورات الأخيرة في تونس، آملا في انهاء اعمال العنف واطلاق حوار ديموقراطي، لذلك تتعامل موسكو مع الثورة التونسية في إطار عدم الإخلال بالاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، كما تشدد في ذات الوقت على عدم إخلال هذه الثورات بالالتزامات الداخلية لهذه الدول في علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى بما في ذلك روسيا، حيث تؤكد روسيا دائما على عدم تدخل الدول الأخرى في الشؤون الداخلية لهذه البلدان إلا عن طريق القرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية كمجلس الأمن، وعلى هذا الأساس فإن روسيا تقف موقفا المحايد باعتبار أن هذه التطورات هي شان داخلي لهذه الدول.[2]

---

[1] فرانس 24، ردود فعل دولية بين مؤيدة ومحذرة حيال الوضع السياسي في البلاد،01/15/ 2011، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20110115-tunisia-reactions-protest-us-obama-merkel-occident-orient-ben-ali-situation-crisis-jordan-algeria-medias

[2] يوسف بوفيجلين، روسيا والثورات العربية – شعار الحياد ولغة المصالح!،2011/05/17، على الرابط: https://www.dw.com/ar/

تأسيسا عمّ سبق، يبدو أن الدول الغربية قد تعاملت مع الثورة التونسية في بدايتها على أنها انتفاضة شعبية ما تلبث أن تنتهي وتنقضي نتائجها، لذلك تعاملت معها بنوع من الدبلوماسية التي طبعت الخطابات والتصريحات، غير أنها في الوقت ذاته عملت على كبح موجة التغيير، والحيلولة دون ذهابها بعيدا إلى الحد الذي يترجم فيه تطلعات الشعوب، والدليل على ذلك الاكتفاء بمجاملات دبلوماسية، دون دعم سياسي أو مالي جدي، خاصة وأنها تشكل تهديدا لمصالح كثير من الدول في مقدمتها أمريكا واسرائيل، حيث وصف نتنياهو ثورات عام 2011 بأنها زلزال يهز أنظمة الحكم، ويهدد بنشوء شرق أوسط جديد.[1]

[1] حسن محمد الزين، الربيع العربي، آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، بيروت: دار القلم الجديد، 2013،ص 74.

المبحث الثاني: المجتمع المدني التونسي كفاعل في التغيير وبناء الدولة

تعتبر منظمات المجتمع المدني من الجماعات الضاغطة الاكثر قدرة على التأثير وصنع الثورات من خلال تعبئة الجماهير و توجيه الرأي العام، وهو ما عمدت اليه منظمات المجتمع المدني التونسي، حيث لعبت دورا هاما على الساحة السياسية، من خلال دعم الجماهير وقيادتها في ثورتها ضد النظام التسلطي السابق.

المطلب الأول: تنظيمات المجتمع المدني وثورة الياسمين

عرف المجتمع المدني في تونس الضعف بسبب تدني موارده وارتباطه بالدولة، حيث ساهم اصدار القانون عدد 154 المؤرخ في 07 نوفمبر 1959 في إدخال منظمات المجتمع المدني نفق مظلم بسبب التضييق على حرية إنشاء الجمعيات و الحصول على الاعتماد من قبل النظام، ورغم محاولة الرئيس السابق بن علي القيام بإصلاحات على كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية، غير أنه بالمقابل ساهم هو الآخر في تضييق العمل الجمعوي ضمن استراتيجية المرونة الاستبدادية التي تشير الى الصمود الاستبدادي، فالملاحظ أن أغلب منظمات المجتمع المدني لم يكن لها تأثير في عملية الاصلاح السياسي رغم أن عددها بين 1990 و2010 وصل 190 جمعية كل سنة، وخاصة الجمعيات المطالبة بحقوق الانسان والتي وجد النظام نفسه في صدام ببعض هذه الجمعيات في مقدمتها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، حيث لم يتعدى نشاطها 2 بالمائة، في حين أن باقي الجمعيات انحصر دورها بشكل عام على تلميع صورة النظام أمام المجتمع الدولي.[1]

[1] أمير وحشي، عمر فرحاتي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بتونس، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد02، 2020، ص438.

غير أن موجة التحرر التي قامت بتونس والتي غيرت الحياة السياسية كشفت عن موجة من الحركات المدنية لم يسبق لها مثيل بعد أن دخلت البلاد منعطفا جديدا في مسار العدالة الاجتماعية والانتقال الديمقراطي، وقد بدأ العمل في هذا المسار بداية بحركات احتجاجية قادها شباب تونسي خارج الأطر الحزبية و المؤسسية المتعارف عليها مطالبا بالتمتع بكافة الحقوق السياسية و الاجتماعية التي حرمت منها فئات كبيرة من الشباب، وقد استطاعت بفضل تلاحمها الاطاحة بنظام بن علي يوم 14 جانفي 2011، لتعبر بذلك عن بداية مسار لتونس جديدة.[1]

ولقد ساهم مناخ الحرية الذي أتاحته الثورة في إثراء الخارطة الجمعياتية بعودة الجمعيات القديمة للاشتغال في ظروف عادية وإعادة التشكيل بعد سنوات من التضييق، كما تشكل عدد هائل من الجمعيات الذي يعبر عن التنوع الاجتماعي و الاقتصادي والجهوي للمجتمع التونسي، وقد برعمت هذه الجمعيات الجديدة مع تحوّل ملحوظ في ملمح أعضائها ومجالات تدخلها باكتساح الشباب حلبة الفعل المدني وبتناولها لمجمل القضايا و الاستحقاقات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي.[2]

ولم تكن المرأة التونسية بمعزل عن المسار الثوري، بل كانت لها الدور البارز في كل محطات العمل النضالي، حيث تميزت السنوات الأخيرة بانخراط متصاعد للنساء في الحركات و الاتحاد العام للشغل، حيث كانت نسبة انخراط النساء ما يقارب 4 بالمائة من نسبة المناضلين قبل عام 2011، وتطورت لتتجاوز 5 بالمائة بعد ذلك، ولقد شاركت المرأة في الاضرابات والاحتجاجات

[1] أمير وحشي، عمر فرحاتي، المرجع السابق، ص 439.

[2] أحمد القلعي، المجتمع المدني التونسي فاعل أساسي قبل الثورة وبعدها، في: (مجموعة مؤلفين محررا)، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2017، ص 153.

النقابية خاصة سنة 2010 للمطالبة بتنحية النظام ومحاربة الفساد، حيث لعبت الجمعيات النسوية وأساسا الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات دورا هاما في تعزيز التشبيك الجمعياتي المستقل للعمل المشترك من أجل ارساء الحرية وتفعيل حقوق الانسان، حيث دعت خمس جمعيات(جمعية النساء التونسيات من أجل البحث حول التنمية، لجنة المرأة بالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ولجنة المرأة العاملة بالاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة العفو الدولية) لأول مسيرة نسائية تحت شعار "مواطنة، مساواة، كرامة" للتأكيد على أن المساواة بين الجنسين هي مهمة من مهام الثورة مثلها مثل المواطنة والكرامة وأنه لا مجال للتفريط في حقوق النساء.

وبذلك فمن الممكن القول أن الحركة النسائية في تونس مثلت حركة اجتماعية فاعلة وفق ما حدده لان توران حيث أنها كانت قادرة على: [1]

- رسم تصور مجتمعي مبني على المساواة بين الجنسين ونبذ التمييز.
- استطاعت تعبئة فئات مجتمعية متعددة لصالح هذه المطالب.
- بلورة هذا التصور المجتمعي ضمن جملة من الإجراءات والقوانين.

وبهذا، فإن مسيرة الثورة وإن كانت مليئة بالضحايا ومحفوفة بالتوترات السياسية التي كادت تتحول إلى أعمال عنف أشد وطأة، استمر الشباب التونسي في التمسك بمبادئ الديمقراطية وكان عنصرا أساسيا في قيادة البلاد نحو اختيار الحل الوسط بديلا عن الصراع.

وقد تميزت هذه الحركات بالتعدد وامتدت على الصعيد الجغرافي، وقد استفادت هذه الحركات من المتغيرات التي حصلت بعد الثورة، وأصبحت أكثر زخما وتأثيرا في الشأن العام، حيث ارتفع سقف الحرية بعد الثورة واتسع

[1] أحلام بلحاج، دور النساء في المسار الثوري في تونس، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2017، ص113.

مجالها، مما جعل المواطنين ينخرطون في هذه الحركات بشكل واسع دون الخوف من احتمال تعرضهم للقمع من قبل السلطة والبوليس، ويتطلعون نحو تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ورفع سقف مطالبهم. الأمر الذي ترك أثرا لهذه الحركات وقوتها وقدرتها التعبوية.[1]

وفي المرحلة الثانية من الثورة، كانت أكثر تأطيرا بعد أن شاركت المؤسسات المدنية من حقوقيين، ونقابيين وسياسيين وغيرهم في تأطير صفوف الشباب الثائر ضمن إطار سياسي ومدني، حيث شاركت كل من نقابة العمال، نقابة المحامين الوطنية التونسية، الرابطة التونسية لحقوق الانسان، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والنقابة الوطنية للصحافة التونسية، وذلك قصد تحقيق هدفين رئيسيين: أولها تنظيم المواطنين لإدارة الحياة اليومية في ظل الانفلات الأمني واهتزاز أجهزة الدولة، وثانياً إيجاد قيادة سياسية شعبية تؤطر مسار التغيير وتحقيق أهداف الثورة، لذلك تعددت التنظيمات المدنية والشعبية التي كان لها تأثير على الثورة، ويختلف هذا التأثير في شدته طبقاً للحجم والقوة وتاريخ الحركة أو الحزب[2]، ومع ذلك يبقى الاتحاد العام للشغل، وحركة النهضة من أهم التنظيمات تأثيرا في مسار الثورة وعملية الانتقال الديمقراطي.

أ. الاتحاد العام التونسي للشغل

تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 يناير 1949 كنقابة وطنية عمالية، وهو من أعرق وأقدم منظمات المجتمع المدني المؤثرة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، تضم جموع العاملين والمهنيين في تونس، وقد حاول النظام إضعاف هذا الاتحاد من خلال بناء نقابات أو اتحادات موازية، مثل

---

[1] صالح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص03.

[2] محمد رامي عبد المولى، "المجتمع المدني" في تونس: قرن من الوجود والصراع، 2019/05/24، على الرابط:https://assafirarabi.com/ar/25806/2019/05/24 /

الاتحاد التونسي للشغل في عقد الخمسينيات، والاتحاد الوطني التونسي للشغل في الثمانينيات، والجامعة العامة التونسية للشغل عام 2006، ولكنه صمد أمام الجميع ولم يفقد مكانته الاجتماعية.

وقد شارك الاتحاد أول مرة في ثورة الياسمين يوم 27 ديسمبر 2010، حيث قام المئات من النقابيين والحقوقيين بالتجمع في ساحة محمد علي في تونس العاصمة، للتعبير عن تضامنهم مع أهالي سيدي بوزيد، واحتجاجا على قمع المسيرات الشعبية والاعتقالات واستعمال الرصاص الحي ضد المحتجين العزل، ودخلت النقابات بقوة على خط الأحداث عندما أعلنت نقابة المحامين عن إضراب يوم الخميس 9 جانفي 2011 ليوم واحد، ونجح هذا الإضراب في إقحام الحركة النقابية في أحداث الثورة، وصدر البيان الأول للاتحاد العام التونسي للشغل يوم 11/01/2011 والذي يقر فيه بمشروعية المطالب المرفوعة، ويطالب السلطات الرسمية بالاستجابة لهذه المطالب.[1]

وتحت ضغط منظمات المجتمع المدني بقيادة الاتحاد العام للشغل، بادر الرئيس المؤقت الباجي قائد السبسي إلى إصدار مرسوم بتشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي والذي أصبح من مهامها إعداد نظام انتخابي مؤقت في اطار الاعداد لتشكيل مجلس تأسيسي يصدر دستورا جديدا للبلاد.[2]

ب. **حركة النهضة التونسية**

جدير بالذكر في هذه النقطة، أن ايرادنا لحركة النهضة كمنظمة من المجتمع المدني لأنها تأسست في البداية على أنها حركة مدنية، غير أن أحداث

---

[1] أمير وحشي، مرجع سابق، ص198.

[2] دراجي المكي، عبد الفتاح سويد، المجتمع المدني وعملية الانتقال الديمقراطي في تونس، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 03، 2017، ص39.

الثورة دفعت بقادتها إلى تحويلها لحزب سياسي، حيث انبثقت حركة النهضة للمرة الأولى في تونس في الستينيات كحركة دينية اجتماعية سعت إلى إحياء مبادئ الإسلام في المجتمع التونسي، ومع انتشار التيارات الاجتماعية السياسية الأخرى التي سادت في السبعينيات، بدأت الحركة تعتنق، شيئاً فشيئاً، برنامجاً سياسياً أكثر، مما عرّضها لتدابير قمعية شديدة من قبل النظام التونسي خلال التسعينيات والعقد الأول من الألفية الجديدة، اضطرت النهضة إلى العمل في السرّ، خاصةً وأنّ معظم قادتها كانوا إما في السجن وإما في المنفى، وبعد ثورة تونس عام 2011 عاد قادة النهضة من المنفى، وسُجّلت الحركة كحزب سياسي للمرة الأولى. فبدأت بإعادة بناء هياكلها.[1]

هي إحدى أذرع تنظيم الإخوان المسلمين العالمي، ويرأسها "راشد الغنوشي" الذي كان لاجئا إلى بريطانيا لمدة 20 عاماً فيما قبل الثورة، وهي حركة إسلامية تؤمن بشعارات التنظيم العالمي للإخوان في بناء دولة الخلافة الإسلامية، وحاولت بعد الثورة دعم قدرتها بالسيطرة على بعض التيارات الإسلامية الأخرى "السلفية وغيرها"، من أجل بناء ائتلاف قوي في مواجهة التيارات الليبرالية في تونس.

تأسست الحركة عام 1972 كحركة سرية، ثم أعلنت عن نفسها رسميا في 6 يونيه 1982، وظلت تعمل كحركة دعوية مُراقبة من النظام، ما أدى إلى هجرة العديد من قياداتها إلى الخارج، ومنهم "راشد الغنوشي" رئيس الحركة، الذي أقام في فرنسا. وفي أعقاب نجاح الثورة التونسية، وعودة القيادات الإسلامية المهاجرة، أُعلن عن تأسيس "حزب النهضة" حزبا سياسيا في أول مارس 2011،

[1] ساسكيا بريشنماخر و كارولين هوبارد، حركة النهضة في تونس، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ص02.

وجاء التصديق على هذا التأسيس من قِبل الحكومة الإسلامية التي قفزت إلى السلطة برئاسة "محمد الغنوشي."

مع التحولات الديموقراطية في تونس، دعم حزب النهضة نفسه بالتحالف مع حزبين. الأول حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وهو حزب يمثل يسار الوسط ويحظى بشعبية مقبولة من الجماهير. والحزب الآخر هو التكتل الديموقراطي من أجل العمل والحريات، وهو حزب اشتراكي ديموقراطي يمثل الاتجاه الاشتراكي السابق، الذي كان يتحالف مع الكتلة الشرقية، ومن هذا التحالف نجح "المنصف المرزوقي" في الوصول إلى رئاسة الدولة التونسية، بينما سيطر حزب النهضة على الحكومة.[1]

ج. **المحامون**

كان لهيئة المحامين دور مميز في النظام الوطني والديمقراطي وكانت الهيئات المنحازة دوما إلى قضايا الشعب وقضايا الأمة والقضايا العادلة في العالم، ولم تتردد الهيئة بالتنديد بالمحاكمات الجائرة ضد الناشطين السياسيين أو النقابيين والدفاع عن حقوقهم، وحقهم في محاكمة عادلة.

كما نددت الهيئة بالتعذيب وقمع الحريات ومع جمعية القضاة الشرعيين، ومع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وقضايا الأحزاب الوطنية المناضلة ضد نظام بن علي, لهذا كان للمحامين دور متميز بل وحاسم في الانتفاضة التي اندلعت في البلاد، ففي سيدي بوزيد والقصرين تضامن المحامون مع المحتجين وتظاهروا معهم في الشوارع, وكان الأمر كذلك في مختلف انحناء البلاد نزلوا للشارع بزيهم المميز وحاولوا حماية المتظاهرين والمحتجين, وفي بعض الأحيان قادوا المظاهرات.

[1] الثورة التونسية (2010-2011): أسبابها، خصائصها ونتائجها، مرجع سابق.

وفي يوم22ديسمبر كانوا في شارع باب البنات الذي يضم أهم المحاكم في العاصمة تونس ومقر الهيئة الوطنية للمحامين، نددوا بصوت عال بالرئيس السابق والعائلة الفاسدة التي كانت تنهب الثروات، وكان تدخل قوات الأمن ضد تظاهراتهم يوم31سبتمبر 2010، والاعتداء بالضرب على العديد منهم كافيا ليعلنوا الإضراب العام يوم 6يناير.ومن ذلك الوقت والروبة السوداء بارزة في كل التحركات لإسقاط النظام.

ومن أشهر صور ذكريات الحراك الشعبي هي صورة تلك الوقفة للمحامين صفا أمام باب وزارة الداخلية الذي كان قبل لحظات يختلف صف من الحرس يوم 14يناير 2011في شارع بورقيبة، وكان حضور المحامين بزيهم في المسيرات والوقفات والمصادمات يعطي الشباب والمتظاهرين ثقة ودفعا أكبر، وخصوصا ان حضورهم يلطف من عنف البوليس الصاد للمتحركين، وبذلك كان المحامون فاعلين في كل أشكال مقاومة الاستبداد، وقد عقدوا في اعتصام القصبة مكتبا في الهواء الطلق في خيمة شد أزر المعتصمين.

لهذا يمكن القول إن دور المحامين وموقعهم في هذا الحراك، ساهم في تنظيمه وتفعيله ،كما أعلنوا تضامنهم مع الناشطين السياسيين المعتقلين، وهو ما أعطى دفعة قوية للفئات الأخرى للانخراط والمشاركة في الحراك.[1]

د. **الشباب** : شكّل شباب العرب الذين ولدوا بين عامي 1980و2000 مرحلة عمرية في غاية الأهمية، حيث كان عود الثقاب الذين أشعل الثورات شابا تونسيا محبطا حرق نفسه حتى الموت يأسا من الصلاح، ورفضا لهيمنة الشرطة وقطعا لرزقه البسيط، ولم يتوقع البوعزيزي أن يكون سببا في انفجار الأوضاع في تونس، وامتدادها إلى جماهير الأمة العربية، فالشباب هم الذين تفاعلوا على

[1] نور الدين حفيظي، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة مقارنة بين مصر وتونس 2011-2018،أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة،2019-2020،ص171.

مواقع التواصل الاجتماعي وجمعوا أنفسهم في صفحاتهم الثورية قبل نزولهم الى الشوارع مصفقين داعين جموع الشعب للانضمام لهم.[1]

وقد برز الشباب في هذا السياق كقوة فاعلة في مجال الافتراض الرقمي، وتحكم بنشر المعلومة، وفضح الأنظمة المستبدة الساعية إلى تغييب العقل الشبابي المتحمس، فزادت الثورة قوة بحكم سهولة التواصل والتقبل بين الشباب، والتسابق في السبق الإعلامي مما أحدث حراكا سياسيا، انتشرت كالنار في الهشيم من مدينة لأخرى، وخلق حوافز عند جميع الفئات العمرية حتى المتقدمين في السن من أبناء المجتمع لعلاقتهم القوية بالشباب: علاقة الأب بابنه والأخ بأخيه، فانخرط الجميع في الفعل السياسي الهادف إلى التغيير، وانتقل الإعلام من إعلام فردي محتكر إلى إعلام اجتماعي واسع النطاق أدى دورا فاعلا في ثورة الياسمين بشكل باغت الجميع بمن فيهم السلطة السياسية نفسها التي وفرت البنية الأساس الاتصالية اللازمة لتركيز خدمات الاتصالات العالية الجودة.[2]

وبذلك فقد استطاع المجتمع المدني التونسي بكل أطيافه قيادة ثورة الياسمين التي طالب فيها الشعب بإسقاط النظام السابق، واحلال دولة الحق و القانون، فبعد أن كان النظام التونسي قابعا على كل مظاهر الحرية ومانعا للأصوات المعبر عن رأيها، تحولت تنظيمات المجتمع المدني إلى حقيقة واقعة بعد أن وحدّت الصفوف وجمعت الأصوات على كلمة واحدة تنادي بالحرية والديمقراطية.

---

[1] عطية جمعة مصطفى، إبداع الشباب في ثورات الربيع العربي متعجل ام تلقائي، القدس العربي 20 يونيو 2018، على الرابط: https//www.alqus.co.uk.

[2] جوهر الجموسي، الافتراضي والثورة مكانة الانترنت في نشأة مجتمع مدني عربي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2016،ص40 .

المطلب الثاني: المجتمع المدني ومسار العدالة الانتقالية بتونس

عرف المجتمع المدني بتونس اتساعا كبيرا بعد الثورة، وتوسع حضوره في المشهد العام على حساب الأحزاب، يرجع ذلك لسببين؛ **السبب الأول** يتعلق بخيبة أمل جزء كبير من التونسيين – خاصة لدى فئة الشباب – من "المسار الثوري" ومن أداء الأحزاب. فالكثير منهم سئم من بيروقراطية وأبوية الأحزاب القديمة وعجزها عن تجديد خطابها واستراتيجياتها، لذا اتجهوا إلى هياكل يعتبرونها أكثر دينامية وديمقراطية وأفقية. **أما السبب الثاني** فيتعلق بالجانب المادي، فأغلب المتابعين لنشاط المجتمع المدني لا يستطيعون إخفاء دهشتهم من الإمكانيات المادية الضخمة لعدة جمعيات، بعضها لا يتجاوز عدد منخرطيها العشرات، ترجعها كثير من التقارير إلى أن هناك من الجهات تستعمل الجمعيات كأقنية لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب والحملات الانتخابية. هذا التمويل السخي للجمعيات والمنظمات يغري الكثير من الشباب، ومنهم من يهجر حزبه لضمان "مورد رزق" جديد والتمتع بامتيازات كالمنح الضخمة والدورات التكوينية في الخارج واتفاقيات الشراكة وغيرها.[1]

سارعت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي سنة 2011، إلى سن مرسوم جديد للهيئات، ألغت بموجبه قانون 92 الذي كبّل إنشاء الجمعيات، لذا نشطت الجمعيات بشكل غير مسبوق، إذ قفز العدد الاجمالي للجمعيات التونسية من 9969 جمعية سنة 2010 ، إلى 12111 سنة 2011 ، ثم إلى 14966 سنة 2012، أي بمعدّل 724 جمعية لكل تونسي والتي ظلت جزءا من مشهد حي،

[1] محمد رامي عبد المولى، مرجع سابق.

يتدرب فيه المواطنون على تدبير شأنهم ويراقبون النخب السياسية والدولة معاً، من خلال تلك الجمعيات بالذات. [1]

ولقد بادرت تنظيمات المجتمع المدني بدعم مسار العدالة الانتقالية بتونس، حيث بدأ الحديث عن إرساء العدالة الانتقالية مباشرة بعد فرار الرئيس السابق وتعليق العمل بدستور 1959، برز ذلك في ظهور جمعيات متخصصة في العدالة الانتقالية، من بين هذه الجمعيات نجد:

- **مركز تونس للعدالة الانتقالية:** والذي نادى بضرورة تبني العدالة الانتقالية باعتبارها مسارا لا حياد عليه كاستجابة لمطلب العدالة الذي طالبت به جموع الجماهير التونسية للحد من الانتهاكات المترتبة عن الاستبداد، ذلك أن العدالة الانتقالية تهدف للمساهمة في الوقاية من العنف الذي قد يضرب المجتمع بأسره في المستقبل من خلال معرفة الحقيقة و التركيز على الضحايا و تعويضهم.
- **مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية و أكاديمية العدالة الانتقالية:** أكدا على ضرورة عدم إقصاء أجيال الضحايا و عدم إقصاء أي مرحلة تاريخية، معتبرين أن المصالحة مع الماضي من المشمولات السياسية و القانونية و المجتمعية هو مقوم من مقومات المرحلة التاريخية لمسار العدالة الانتقالية، و لتتجاوز الصعوبات التي قد تواجه الكشف عن الحقيقة و الوصول إلى الأرشيف،

[1] مبروك المهدي، المجتمع المدني مهدداً بالقانون في تونس،07 فيفري 2022، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion/

لا بد من اعتماد التخطيط و البرمجة في عمل اللجنة و وجود قانون منظم للجنة بصلاحيات صريحة و دقيقة، يضمن الاستماع للشهود و توثيق الانتهاكات. [1]

وبالمقابل شهدت مكونات المجتمع المدني إنشاء العديد من التنسيقيات التي تهتم بالعدالة الانتقالية، والتي شكلت قوة ضاغطة على السلطة لإرساء المسار، من ذلك الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية، والتنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية التي تشمل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من بين أعضائها.

وقد أعدت وزارة حقوق الإنسان بالتشاور مع العديد من مكونات المجتمع المدني مشروع قانون العدالة الانتقالية الذي تبناه مجلس الوزراء وأحيل في 22 جانفي 2012 إلى المجلس الوطني التأسيسي الذي لم ينظر فيه لفترة طويلة، وهو ما آثار العديد من الانتقادات والاحتجاجات أخرها الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية صباح الجمعة 12 أفريل 2013 أمام مقر المجلس الوطني على التأجيل المتكرر للنظر في مشروع القانون، وأكد المحتجون أن التأجيل يفقد ضحايا العهد السابق كل أمل في استرجاع حقوقهم، ويعد فشلا مبكر للعدالة الانتقالية، كما أن خوض المجلس التأسيسي في مسائل من جوهر العدالة الانتقالية مثل إنشاء قطب قضائي للنظر في قضايا الفساد، وقانون تحصين الثورة وغيره من القوانين، كل ذلك يهدد بإفراغ العدالة الانتقالية من محتواها، حيث تضمن مشروع العدالة الانتقالية الذي أودع

[1] كهان ثزيري، العدالة الانتقالية كآلية للحد من انتهاكات حقوق الانسان في الدول العربية(المغرب، تونس ومصر نموذجا)، مذكرة ماستر في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة آكلي محند أولحاج بويرة، 2015، ص 54.

برفوف المجلس الوطني التأسيسي عدة أشهر عنوانين أساسيين، الأول: أسس العدالة الانتقالية، والثاني: الهيئة المستقلة للحقيقة والعدالة.[1]

كما تميزت مبادرات المجتمع المدني بالتنوع من حيث المكونات القانونية والمنظمات العاملة في مجال حقوق الانسان وجمعيات الضحايا والشبكات التنسيقية، حيث عرفت معظم المبادرات بتقديمها في شكل مذكرات قانونية مهيكلة ومبوبة، وقد شكل التقرير الأول من نوعه للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في 2011،مقاربة منهجية جديدة في سياق المساهمات المدنية. كما جسد المشروع المقدم من طرف جمعية مناضلات تحدين القضبان نموذجا آخر للمجتمع المدني كقوة اقتراحية.

كما عبّرت مجموعة من الشخصيات بصفتهم المنفردة أو الجمعياتية على أهمية الاحاطة بمسار العدالة المؤسستين في مسار العدالة الانتقالية وضرورة مواصلة المقاربة التشاركية مع المجتمع المدني في المراحل المقبلة لعمل هيئة الحقيقة والكرامة، تدعيما لعملها وصيانة للمكتسبات والانخراط في عملية اعداد مشروع القانون. وهنا تكمن أهمية البناء على هذه التجربة وتوسيعها لتشمل المراحل المقبلة للعدالة الانتقالية، خاصة فيما يتعلق بمشاريع الاصلاح.[2]

ومن جانب آخر لا تزال صورة الجيل الإيجابية حاضرة في ذهنية المجتمع العربي، ولكنها اختلفت في ذهنية القوى السياسية خصوصا تلك التي حصدت نتائج الثورات والاحتجاجات، حيث تجد هده القوى في الشباب خصما سياسيا ينافسها في برامجها، وبناء على ذلك كان من مصلحتها إقصاء الجيل الشاب في اليوم الأول بعد الثورات، وإبعاده عن التواجد في مناطق صناعة القرار السياسي،

---

[1] كرم خميس، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، تونس: المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2014، ص150.

[2] العدالة الانتقالية في تونس: المسار المنقوص، ورقة بحثية، 23 أوت 2018، ص 23.

و إحباط محاولات انتظامه السياسي، في سبيل منها لتحويل طاقة الجيل إلى قضايا اجتماعية واقتصادية جانبية لتقوم هي بالتفرد والسيطرة على إدارة دفة الحكم. [1]

وبالرغم من إقصاء القوى السياسية وجيل الشباب التونسي عن التواجد في مناطق صناعة القرار، يجد المراقبون في التجربة التونسية نموذجا حقق شروط الانتقال الديمقراطي، وهذا ما يرفضه جيل الشباب خصوصا من كان منهم فاعلا في تغيير النظام السياسي الذي وجه وقام بمعاقبة القوى السياسية في تونس عندما قاطع الانتخابات البرلمانية وشارك في الانتخابات الراسية مطلع2019 وساهم في تصدير رئيس تونسي جديد من خارج قائمة الأسماء المتعارف عليه.

وبالرغم من أن الشباب التونسي قوة ديموغرافية وازنة داخل المجتمع والتي تمثل 60% من الجسم الانتخابي، وكان لها دور محوري في إطاحة النظام الاستبدادي، إلا أن حضور الشباب في المؤسسات السيادية في تونس الجديدة باهت ومعدوم أحيانا.[2]

لعب المجتمع المدني دورا مهما بشكل خاص في صياغة الدستور الجديد، حيث أسهم أكثر من ستة آلاف مواطن، و300 منظمة من المجتمع المدني، و 320 ممثلا عن الجامعات بآرائهم في حوار حول الدستور على مستوى البلاد. ليتم في النهاية إقرار الدستور بأغلبية 200 من أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية البالغ إجمالي عددهم 216 عضوا، وإلى جانب الدستور،

---

[1] عبد الله الجيور، الشباب ونهج الثورة في البلدان العربية، مدونة مؤسسة فريدبريش ايبرت 2021.1.4 .https //mena.fes.de

[2] أنور الجمعاوي، عن الشباب والسياسة في تونس، العربي الجديد، 5 يونيو 2018،على الرابط: .https//www.alaraby.co.uk

ضغطت جماعات المجتمع المدني وأسهمت في وضع قوانين جديدة مهمة تتعلق بحق التجمع والحصول على المعلومات، كما شاركت جماعات المجتمع المدني مع منظمات التنمية الدولية في مشاريع تتراوح من تطوير مهارات العمل لدى الشباب إلى تحسين تقديم الخدمات في المناطق المتأخرة تنمويا، مما يشكل إسهاما آخر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وظلت تونس ملتزمة بالمسار السلمي نحو تحقيق مطالب الثورة التونسية في كل من التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وذلك بفضل إطلاق الحوار الوطني والاتفاق على العقد الاجتماعي عام 2013 بين الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين– وهو الرباعي الشهير الذي فاز بجائزة نوبل للسلام. وتعهدوا، بالاشتراك مع الحكومة (في عهد حزب النهضة الإسلامي) والمجتمع المدني وأحزاب المعارضة، بالعمل معا من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، وتحقيق التحول الضروري لضمان السلام والاستقرار في الفترة من 2012 إلى 2020. و يغطي هذا العقد العديد من النقاط، من بينها أهمية الحوار الاجتماعي كركيزة أساسية من ركائز التحول الديمقراطي نحو زيادة نطاق العدالة الاجتماعية. ويتيح الاتفاق استئناف العمل على صياغة الدستور الجديد، فضلا عن الخروج الطوعي لحزب النهضة من السلطة، وتشكيل حكومة تكنوقراط جديدة أشرفت على تنظيم انتخابات 2014 الرئاسية.[1].

[1] دنيا جميل، المجتمع المدني التونسي: من ثائر إلى حارس للسلام، 2015/10/15، على الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/tunisian-civil-society-revolutionaries-peace-keepers

كما لعبت منظمات المجتمع المدني في العقد الأخير دورًا حاسمًا في الانتقال السياسي في تونس ما بعد الثورة، فقد نجحت في دفع الحكومات المتعاقبة إلى اعتماد القوانين اللازمة للنهوض بوضعية حقوق الإنسان، مثل قانون العدالة الانتقالية لعام 2013، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام 2017، وكذلك قانون مناهضة التمييز العنصري لعام 2018. لقد ناضل المجتمع المدني أيضًا للحفاظ على الحريات التي تحصل عليها المجتمع بعد عناء من خلال معارضة التشريعات المقترحة والتي تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان مثل مشروع قانون حماية الأمنيين والذي تم تقديمه لأول مرة إلى البرلمان عام 2015.[1]

وفي المقابل وجد المجتمع المدني نفسه أيضا معنيا مباشرة بالمسألة الانتخابية وذلك لتجنيب البلاد من إمكانية التلاعب بنتائج الانتخابات، والحيلولة دون تزويرها وتصعيد الفاسدين والمتحايلين بدل النزهاء والمعبرين فعلا عن إرادة الناخبين، فقد سبق للمجتمع المدني أن عانى الكثير في مراحل سابقة عندما وجد نفسه خاضعا لأنظمة وحكومات احتكرت السلطة، وفرضت نفسها على الجميع بقوة الدولة، ومنعت المواطنين من حقوق اساسية في مقدمتها حق النقد وحق الاختيار وحرية التنظيم والاحتجاج، لهذا تعتبر الانتخابات فرصة هامة جدا للتداول السلمي على السلطة، والرفع من وعي المواطنين وتشجيعهم على المشاركة يوم الاقتراع، وحثهم على حسن الاختيار والتمييز بين برامج المرشحين من أجل ضمان نتائج تكون في صالح البلد.[2]

---

[1] مايا شاكر، المجتمع المدني التونسي وتقلص هامش الحرية، 2021/06/24، على الرابط: https://pomed.org

[2] صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص04

هذا ما حصل إلى حد ما في تونس حيث اتجهت أهم فعاليات المجتمع المدني نحو المساهمة بشكل أساسي في ضمان نجاح الانتخابات، وذلك من حيث تأهيل المراقبين، وتشجيع المواطنين وبالأخص الشباب منهم على تسجيل أسمائهم في السجلات الانتخابية، وترويج الثقافة المواطنية على نطاق واسع، والتصدي لكل مظاهر التعصب وخطاب الكراهية واحتمال الانزلاق نحو العنف اللفظي والمادي. كما نشطت القوى المدنية بالتعاون مع الأجهزة الأمنية من أجل التصدي للمجموعات الإرهابية التي لا تزال تشكل خطرا على الدولة والمجتمع، والتي كانت تسعى لإفساد الموسم الانتخابي وإرباك الدولة. فقد تم تشكيل ائتلاف تحت عنوان " شركاء من أجل نزاهة الانتخابات"، ضم 28 منظمة غير حكومية موزعة على كامل تراب الجهورية، وكذلك "المركز التونسي المتوسطي لمراقبة الانتخابات"، فضلا عن انخراط الاتحاد العام التونسي للشغل في عملية المراقبة من خال وضع ما لا يقل عن 4 آلاف ملاحظ لضمان شفافية العملية الانتخابية، وقامت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من جهتها برصد الانتخابات، وهي هيئة دستورية مستقلة تتعاون كثيرا مع هيئة الاتصال السمعي والبصري، وقد قام أكثر من عشرة آلاف مراقب برصد هذه الانتخابات منذ انطلاقتها، وصولا إلى إعلان النتائج النهائية. [1]

وبهذا فقد عاش المجتمع المدني حالة تعبئة واسعة استمرت عدة أشهر حتى يقلل من حجم التجاوزات والجرائم الانتخابية، وبذلك وفر فرصة لرصد أهداف واتجاهات الرأي العام، وهو ما ساعد الناخبين – على الأقل نسبيا – من التعرف على هوية بعض المرشحين ومكنهم من فرصة الاختيار لمن

[1] صلاح الدين الجورشي، المرجع السابق، ص05.

توقعوا بكونه الأقدر على تلبية احتياجاتهم. كما عاقبوا من اعتقدوا بأنهم خانوهم وخدعوهم خلال المرحلة السابقة. وتجلى ذلك بوضوح خلال الانتخابات التي دارت بين شهري سبتمبر وأكتوبر من سنة 2019، وبالتالي فإن النجاحات التي حققتها الديمقراطية في تونس تعود في المقام الأول إلى جهود المجتمع المدني الدؤوبة والمثابرة والتي جعلت من تونس نموذجا عربيا استثنائيا في مسار الديمقراطية.

تأسيسا عمّ سبق، نجد أن مؤسسات المجتمع المدني في تونس قد أثبتت ريادتها في تجربة التحول الديمقراطي السلمي، ونجحت في تجنيب تونس الويلات أو المعارك الداخلية، حيث أمسكت العصى من المنتصف وأخذت على عاتقها إخراج البلاد من نفق الأزمة السياسية المظلم، ونجاح الحوار الذي رعته مؤسسات المجتمع المدني لا يعكس دورها فحسب، بل يعبر عن ثقة مميزة بها من جانب الأحزاب السياسية المختلفة الأيديولوجيات في تونس.

فقد قام المجتمع المدني التونسي بدور كبير في تقريب وجهات النظر بين جميع الأطراف السياسيين، مما أدى إلى التغلب على الأزمة التي مرت بها البلاد، حيث برز دوره حركات كفاعل أساسي في الحياة السياسية و أصبح له الدور الفاعل في تكريس التحول وإرساء معالم الديمقراطية، ودلك عن طريق نشر الوعي الوطني، وإرساء قيم الممارسة الديمقراطية والإدارة السلمية للخلاف، مما ساعد على خلق أجواء عززت مسار التحول الديمقراطي في البلاد.

إن نخب وأحزاب وقوى الشعب التونسي تمتاز بمستوى مرتفع من الوعي في مجالات التمدن والوعي السياسي، مما أسهم في تجاوز مرحلة التحول بأقل الخسائر الاقتصادية والبشرية، وعزز من نجاح التحول.

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت المجتمع المدني التونسي

أعطى المجتمع المدني التونسي صورة عن توسع الوعي المجتمعي والسياسي بالقضايا العامة، حيث رفع التحدي للمشاركة في اسقاط النظام السابق، وبناء مسار العدالة الانتقالية، ومع ذلك فإن التطورات المتتالية على الساحة السياسية التونسية تطرح عدة تحديات تواجه تنظيمات المجتمع المدني وتغيّر من أدواره بعد الثورة التونسية، يمكن ذكر أهم هذه التحديات في النقاط التالية:

- فشلت منظمات المجتمع المدني في خلق منظومة للعمل المدني مستقلة عن الشأن السلطوي والتنافس الحزبي والانتخابي(حركة النهضة)، وعجز أغلبها عن وضع تصورات عصرية لأشكال تنظمها وعملها وعن الاشتغال باحترافية على مصادر تمويلها الذاتي.[1]

إذ لم يسلم النسيج الجمعياتي من داء الاستقطاب الحاد بين مخيمين(يسار وإسلاميين)، فعوض أن يلعب دور الوسيط الذي يخلق جسور التواصل وتوسيع دائرة المشترك المواطني، تخندقت عديد من هذه المنظمات والجمعيات، بما فيها العريقة، وراء هذا الطرف أو ذاك، مستغلةً المنعطفات الحادّة التي مرّت بها البلاد لتأليب الرأي العام الوطني والدولي على من تعدّهم خصومها، وهم خصوم سياسيون بالدرجة الأولى، حتى المنظمات الحقوقية والإنسانية لم تسلم من هذا الانحراف الخطير.[2]

- وجود فجوة في علاقة المجتمع المدني والاحزاب السياسية، وهي الفجوة القائمة بين الاسلاميين والعلمانيين، وبين اليسار و اليمين، وبين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، وبين الرجال والنساء، وقد أفضت أول انتخابات برلمانية سنة 2014 إلى فوز حزب سياسي جديد، وهو الوضع الذي أنهى الهيمنة السياسية للترويكا، غير أن هذا التحول في ظل الهجمات الارهابية

[1] مباركة سليماني، مرجع سابق، ص152.

[2] مبروك المهدي، مرجع سابق.

المأساوية والانشغال بالوضعية الاقتصادية الهشة في البلاد، عقّد بشكل كبير مسار العملية الانتقالية.

- الوضع الاقتصادي الهش الذي ورثته الحكومة الجديدة، والذي أثرا سلبا على عملية البناء الديمقراطي، إذ أن تدهور الأوضاع الاقتصادية وانهيار الميزانية العامة أدى إلى عرقلة العملية الانتقالية.[1]

- اعتقدت الجمعيات والمنظمات التي اشتغلت في مجال العدالة الانتقالية أن المجلس الوطني التأسيسي استجاب لطلباتها، وأن مجهوداتها لم تذهب أدراج الرياح عندما وضع المجلس على عاتقه سن قانون العدالة الانتقالية وتحديد مشمولاته وضبط آلياته، غير أن التجاذبات والخلافات التّي وقعت بين الأطراف السياسية جعلت المجلس ينشغل بمسائل أخرى وينسى أو يتجاهل من أنّه ألتزم بسن قانون للعدالة الانتقالية. ونتيجة لذلك صارت العدالة الانتقالية مسألة ثانوية بالنسبة لانشغالات المجلس بدليل أنّه شهد إحداث وزارة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية دون أن يُحرّك ساكنًا وتخلّى لها عن صلاحيات سن القانون مع ما ترتب عن ذلك من انزلاقات خطيرة من حيث التشريع ومن حيث اختيار أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة.

- اختلاف بعض مكوّنات المجتمع المدني مع الوزارة في طريقة تحديد سياسة للعدالة الانتقالية، فقد واصلت هذه المنظمات المكوّنة للجنة الفنيّة عملها مع الوزارة إلى حد إعداد مشروع قانون ينظم العدالة الانتقالية و يضبط أسسها. غير أن المشروع الذي أعدته اللجنة الفنّية وقع تغييره بصفة جذرية من طرف المجلس الوطني التأسيسي لدرجة أفقدته فعاليّته ونجاعته، وأبعدته كليّا عن هدفه الأساسي في كشف حقيقة الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها وتعويض الضحايا وردّ

[1] ريم القنطري، تونس في المرحلة الانتقالية: تقييم التقدم المنجز بعد عام على انشاء هيئة الحقيقة و الكرامة، تونس: مركز دولي للعدالة الانتقالية، 2015، ص14.

الاعتبار إليهم وإصلاح أجهزة الدولة الفاسدة ثمّ تحقيق المُصالحة. وهو ما جعل التنسيقيّة الوطنيّة المستقلّة للعدالة الانتقالية تسحب ممثّلها من اللجنة الفنيّة وتنادي ثانية بحل الوزارة. [1]

- قلة الموارد البشرية والمالية: فقد أبرزت دراسة قام بها البنك الإفريقي للتنمية سنة 2012 إن 39% من الجمعيات لتونسية ليس لها مقرات ,وان 34 % منها تفتقر إلى ميزانية قارة و78% تشتغل بنظام التطوع وليس لها أعوان قارّون.

واحتسبت دراسة أنجزتها مؤسسة المستقبل سنة 2013 مؤشرا لقدرات المجتمع المدني التونسي على مستوى 5 أبعاد :الحاكمة، الموارد البشرية، الموارد المالية، القدرات التواصلية والقدرة العملياتية التي بلغت 0.68، والموارد البشرية 1.27، والقدرة التواصلية 1.60،وقارب مؤشر الموارد البشرية معدل 2.24على خمسة، في حين أن تجاوز مؤشر الحكامة معدل 2.83، ويتطلب هذا الضعف العملياتي والتواصلي مجهودا كبيرا لدعم قدرات أعضاء الجمعيات الناشئة منها خاصة في مجال التخطيط الاستراتيجي وتوضيح الرؤية والأهداف والبحث عن موارد تمويل ذاتية وعمومية.

- تشظي النسيج الجمعياتي: فالانفجار الكمي للجمعيات بعد الثورة، ولئن تحول في البداية إلى قوة نوعية إيجابية، حمل معه بعض الهنات تمثلت في التعدد الذي لا طائل منه لجمعيات تشتغل على نفس المحاور واحدث أحيانا تنافسا على مصادر التمويل أعاق اشتغالها، كما إن التوزيع الجغرافي للخارطة الجمعياتية الجديدة لم يوفق في ضمان التوازن النوعي الكمي بينها, وقد استغل العديد مناخ التشريع التحرري فسارعوا لتأسيس جمعيات

[1] عمر الصفراوي، مسار العدالة الانتقالية في تونس: توجه سليم أم فرصة مهدورة، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2017، ص139.

دون إن يكون لهم رؤيا محددة ويضعوا مسبقا أهداف واضحة مما احدث تضخما مفتعلا للحقل الجمعياتي وأدى لظهور جمعيات باهتة الهوية سرعان ماتدوي في الزحام.[1]

- عرفت الحركات الاجتماعية في تونس بأنها حركات ظرفية ظهرت خلال السنوات الأخيرة بما في ذلك سنة 2019، بجوانب عدة مثيرة للانتباه، إذ أنها تظهر بشكل مفاجئ أحيانا دون مقدمات ثم تكبر بسرعة، وتؤثر إعلاميا واجتماعيا حيث يصبح لها صوت ومكانة لدى الرأي العام وهو ما يدفع بالسلطة والمؤسسات السياسية إلى الاهتمام بها ومحاولة احتوائها بطرق متعددة لكن بعد فترة تتراجع هذه الحركات وتضمر ثم تختفي في لحظة ما لتعاود الظهور من جديد تحت شعارات مختلفة، الحركات الاجتماعية التونسية تفتقر للقدرة على ضمان الاستمرارية.

كما أنها حركات مهيكلة تولد بشكل عفوي يقودها الشباب، يتحرك أعضاؤها وانصارها بطريقة جماعية تفتقر للحد الأدنى من الهيكلة، إذ تحاول العديد منها في بداية ظهورها اعتماد آلية بسيطة وغير معقدة لتوحيد صفوفها، لكن سرعان ما يتفكك هذا الشكل التنظيمي ويفقد القدرة على الحماية والتوحيد.[2]

وبالمقابل، كثيرا ما نزعت هذه التنظيمات نحو السياسة الحزبية، بحيث تتعدد المبادرات التي قامت بها بعض الأطراف خاصة خلال2019، والتي عمدت الأطراف فيها بالحرص على الخلط بين الأدوار والمهام، حيث يبدأ الأمر في شكل جمعيات تمارس العمل الخيري أو المدني بشكل عام ثم تتحول الأشكال والممارسات والخطابات إلى أحزاب وأعمال سياسية صريحة تهدف للوصول إلى الحكم.

---

[1] احمد ,القليعي،مرجع سابق، ص ص 181-183.

[2] صلاح الدين,الجورشي، مرجع سابق، ص20.

كل هذا أثر سلبا على المجتمع المدني وأدائه مما أثر على ثقة الناس في النشطاء وفي نواياهم وأهدافهم المدنية ويعود هذا الخلط لأسباب متعددة من بينها، ضعف الأحزاب التي تعاني من أزمة ثقة وفقدانها الخطوة التي تمتعت بها خلال المرحلة الأولى من الثورة وقد دار جدل واسع حول مسألة التمييز بين العمل الحزبي والعمل الجمعياتي.[1]

- إن الإنجازات التي تحققت على صعيد حقوق الإنسان لم يقابلها أي تحسن في مستوى المعيشة، مما تسبب في استياء شعبي واسع النطاق، لذلك خرجت أعداد غفيرة من التونسيين إلى الشوارع في مظاهرات في جميع أنحاء البلاد بمناسبة الذكرى العاشرة للثورة متجاهلين حظر التجول العام الذي تم فرضه بسبب جائحة كورونا، للتعبير عن احتجاجهم على تدهور الأوضاع الاقتصادية خلال الوباء والذي سجلت فيه تونس أعلى معدل وفيات في القارة الإفريقية بالنسبة لعدد السكان، وقد واجهت الحكومة هذه الاحتجاجات بعنف من قبل الشرطة وأعقبتها بعدة تتبعات قضائية، حيث سجلت منظمات المجتمع المدني التونسية ما بين 1500 إلى 1700 حالة إيقاف، كما وثقت الجماعات الحقوقية حالات تعذيب للمتظاهرين (كما في حالة أحمد قم 21 عامًا)، وحالة وفاة أثناء الإيقاف(عبد السلام زيان29 عام)، وحالة وفاة نتيجة لعنف الشرطة(هيكل الراشدي 21 عامًا). [2]

[1] صلاح الدين,الجورشي، المرجع السابق، ص21.

[2] مايا شاكر، مرجع سابق.

خلاصة الفصل

لعبت العدالة الانتقالية في تونس دورا مهم جدا في المرحلة الانتقالية ,تعتبر التجربة التونسية التجربة الانجح مقارنة بتجارب الدول العربية وذلك لتفعيلها لآليات العدالة الانتقالية، إلا أن العدالة الانتقالية في تونس لم تتخذ شكلها النهائي بعد وقد أدى المجتمع المدني التونسي دورا رئيسا في تحقيق العدالة الانتقالية في تونس, نظرا لأهميته كآلية قوة ودفع جديدة على المستوى السياسي إلى جانب الدولة، فالمجتمع المدني يساهم بصورة أساسية في الحياة السياسية وفي عملية التحول وترسيخ الديمقراطية وتسييره للجماهير مما يحقق الاستقرار السياسي من خلال الدور الذي لعبه أثناء وبعد الثورة.

رغم هذا الدور الجوهري، إلا أن المجتمع المدني التونسي يواجه صعوبات كثيرة بسبب الإقصاء الذي يعاني منه ومحاولة إبعاده عن التواجد في مناطق صناعة القرار السياسي.

الخاتمة

يعتبر المجتمع المدني فاعل محوري في العملية السياسية، إذ أنه الوسيط الشرعي بين المواطنين و الحكومة، باعتباره المؤثر في خلق علاقة التوازن بين بين مؤسسات الدولة الاجتماعية بداية بالأسرة إلى سلطات الدولة، لذلك يلعب المجتمع المدني دور هام في تحقيق العدالة الانتقالية، وهو المسعى الذي عملت تنظيمات المجتمع المدني التونسي على تحقيقه من خلال عديد المبادرات منذ انطلاق ثورة الياسمين، فقد بذل المجتمع المدني في تونس قصارى جهده لإرساء مسار العدالة الانتقالية وذلك بالمساهمة في النقاشات التي دارت حول مشروع القانون الخاص بمفهوم العدالة الانتقالية وآلياتها وأساليب عمل الهيئة، غير أن هذا المسار ما يزال صعب التحقق بعد أن تعثرت إجراءات فتح اجراءات العدالة الانتقالية، إذ بقيت العديد من الملفات مغلقة ومشروع القانون المنظم للعدالة الانتقالية مازال في رفوف المجلس التأسيسي.

لذلك فإن قدرة المجتمع المدني على تحقيق العدالة الانتقالية مرهون بإنشاء مجتمع مدني حر ديمقراطي يستطيع تعبئة المواطنين ذوي الاهتمامات والمصالح المشتركة لتقديم الخدمة والعمل المرسوم لها، ضمن القوانين المنظمة لنشاطاتها التي تستند إلى صالح المجتمع في حرية التعبير ونقد السلطة وممارسة النشاطات الجماعية المشروعة بما فيها المظاهرات السلمية.

وعليه، فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات.

النتـــــــــائج:

* تميزت تونس نوعا ما عن بقية دول الوطن العربي، فقد كان هناك انتخابات وكانت هناك مشاركة للمرأة بشكل واضح وكان هناك تداول سلمي للسلطة.

*تونس كدولة انطلق منها الربيع العربي، كانت أولى الدول العربية التي اتجهت نحو التحول الديمقراطي.

*يلعب المجتمع المدني دورا هاما في المرحلة الانتقالية، وهي المرحلة التي تمتاز بنمط جديد من الحكم يقوم على تبني النظام الديمقراطي وإحداث إصلاحات مؤسساتية مناسبة تشمل الأطياف المختلفة داخل المجتمع لتجاوز تسربات المرحلة السابقة.

*تمثل العدالة الانتقالية الوسيلة التي تسمح للبلدان التي خرجت من صراع عنيف والتي عانت انتهاكات من حقوق الإنسان أن تواجه ماضيها وتبدأ بإعادة بناء المجتمع والدولة.

من خلال نتائج الدراسة وعملا على ضمان مساهمة ناجحة لمؤسسات المجتمع المدني يمكن إدراج بعض التوصيات والمقترحات.

التوصيـــــــات:

*نشر وتكريس ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان وحياد الإدارة واستقلال القضاء من خلال إنشاء محكمة دستورية.

*تجفيف منابع الفساد إلى أقصى حد وتركيز حقيقي للامركزية سلطة اتخاذ القرار وضمان الشفافية في الإجراءات الإدارية.

*ضمان حياد الإعلام وابتعاده عن التجاذبات السياسية، وتأكيد حرفية التعامل مع الأهداف بكل نزاهة واستقلالية.

*ضرورة اعتماد مقاربة تشاركيه يلعب فيها جميع المتدخلين والمهتمين بمسارات العدالة الانتقالية وخاصة المجتمع المدني.

*ضرورة استقراء مختلف التجارب الإنسانية من باب المقارنة والاستفادة من الآليات المستعملة لتحقيق العدالة الانتقالية.

*ضرورة إحداث هيئة وطنية مستقلة للعدالة الانتقالية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال الإداري والمالي تترأسها شخصية وطنية مشهود لها بالحياد والكفاءة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- **القرآن الكريم**

أولا: الكتب

1. أحمد، فهمي. دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها وسيناريوهات المستقبل، دبي: مركز البحوث والدراسات، ط1،2016.

2. الجموسي، جوهر. الافتراضي والثورة: مكانة الانترنت فثي نشأة مجتمع مدني عربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2016.

3. الفاتح، مبروك. المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2002.

4. القليعي، أحمد. المجتمع المدني التونسي فاعل أساسي قبل الثورة وبعدها، في: مجموعة مؤلفين(محررا)، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2017.

5. الثايب، عائشة. الخلفية الاقتصادية و الاجتماعية للثورة في تونس، في: محمد مالكي(محررا)، قراءة سوسيولوجية في ثورة تونس الأسباب والسياقات و التحديات،قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

6. ابـراهيم، حسـين. المجتمـع المـدني فـي الـوطن العربـي ودوره فـي تحقيـق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

7. بوبكري، عمر وآخرون. العدالة الانتقالية والمصالحة في الوطن العربي، عمان: مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، 2006.

8. بلكـوش، حبيـب. المفهـوم والآليـات، فـي: كـرم خميس(محـررا) العدالـة الانتقالية في السياقات العربية، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان.2014.

9. بنيـوب، أحمـد شـوقي. العدالـة الانتقاليـة بتـونس، أسـس نظريـة تطبيقـات عمليـة وتصـورات مسـتقبلية، عمـان: مركـز الكـواكبي للتحـولات الديمقراطيـة، 2011.

10. ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمد. مقدمة ابن خلدون، الفصل الثالث والأربعون، الظلم مؤذن بخراب العمران، المجلد الأول، بيروت: مكتبة لبنان، 1992.

11. بشارة، عزمي. الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة ومصيرها من خلال يومياتها، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

12. ــــــــــــ . الثورة والقابلية للثورة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

13. حسن، ايمان. المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي(اطار نظري ومفاهيمي)، البحرين: سلسلة كتيبات برلمانية،ط2، 2017.

14. طرشونة، لطفي. منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحريات، في: أحمد مكي(محررا)، ثورة تونس، قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016.

15. كيشانة، محمود. المجتمع المدني أسسه المفهومية والاصلاحية واختباراته التاريخية، العراق: المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2017.

16. الحناش، عبد اللطيف. تونس الثورة التائهة إلى الانتقال الديمقراطي العسير، تونس: سوتوميديا للنشر و التوزيع،2019.

17. عبد الصادق، علي. مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، القاهرة: دار المحروسية، ط1، 2004.

18. شحادة، حسام. المجتمع المدني، دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع، 2015.

19. الصبيحي، أحمد شكر. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

ثانيا: المقالات و الدراسات

1. حمايدية، أسماء. دور المجتمع المدني في إنجاح مسار العدالة الانتقالية، مجلة حقوق الانسان و الحريات العامة، العدد02، 2016.

2. الجبوري، خير الله. سبهان عبد الله، محمد. دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العراق، العدد32، جانفي 2018.

3. المهتدي بالله، أحمد. دور لجان الحقيقة خلال مرحلة العدالة الانتقالية لدول الربيع العربي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد02،2019.

4. المكي، درسي. سويد، عبد الفتاح. المجتمع المدني وعملية الانتقال الديمقراطي في تونس، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 03،2017.

5. بن عزيز، محمد. دور المجتمع المدني في تكريس مفهوم العدالة الانتقالية، مجلة حقوق الانسان و الحريات العامة، العدد01،2016.

6. السعدون، حمد حميد. رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الأمريكي، دراسات دولية، العدد50،2011.

7. ناجي، عبد النور. دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، مجلة الفكر، العدد01،2008.

8. سعدي، علي. عبد الزهرة، السعدي. الحراك الشعبي: دراسة نظرية في المفهوم والأسباب، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 02،2021.

9. عبد الشافي، عصام. الثورات العربية: الاسباب والمسارات و المآلات، مجلة البيان، الرياض، 2019.

10. المصري، منه.الحق في معرفة الحقيقة وانتهاكات حقوق الانسان، ورقة تحليل سياسات، برنامج الحق في المعرفة، مؤسسة حرية الفكر و التعبير، نوفمبر 2013.

11. الغرباوي، يسرى. الخبرة الدولية وحتمية العدالة التصالحية، مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات، 19 جانفي 2015.

12. الصفراوي، عمر.مسار العدالة الانتقالية في تونس: توجه سليم أو فرصة مهدورة، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2017.

13. صديقي، العربي. تونس ثورة بلا رأس، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

14. الجورشي، صلاح الدين. تونس الحركات الاجتماعية والفضاء المدني، بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمة، 2019.

15. خمس، كرم. العدالة الانتقالية في السياقات العربية، تونس: المنظمة العربية حقوق الانسان، 2014.

16. القطري، ريم. تونس في المرحلة الانتقالية: تقييم التقدم المنجز بعد عام على انشاء هيئة الحقيقة و الكرامة، تونس: مركز دولي للعدالة الانتقالية،2015.

17. إدارة البحوث والدراسات، قراءات نظرية، الثورات السياسية المفهوم والأبعاد، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2016.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

1. بلوصيف، الطيب. المجتمع المدني والدولة، دراسة سوسيوسياسية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012،2013.

2. حفيظي، نور الدين. المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة مقارنة بين مصر وتونس2011-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2019،2020.

3. سليماني، مباركة. التحولات السياسية في المنطقة العربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015،2016.

4. أحمد السواعير، سلام. توجهات السياسة الخارجية الأردنية اتجاه أزمات الربيع العربي2011-2017، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

5. وحشي، أمير. دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2012،2013.

6. سلامة عبد الرحمان، يوسف. التجربة التونسية في التحول الديموقراطي بعد ثورة كانون الاول2010، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح في نابلس، فلسطين،2016.

7. نزيه سعيد أبو عون. إسلام، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007.

8. المداح، فاطمة الزهراء. المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية السياسية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015،2016.

9. تزيدي، كهان. العدالة الانتقالية كآلية للحد من انتهاكات حقوق الانسان في الدول العربية، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة آكلي محند أولحاج، 2014،2015.

10. H Zombie,Yahia, The Democratic Transition In Tunisia:Asucoss Story In The Making, Research Gate N1, January2016.

رابعا: التقارير والوثائق

1. هيئة الأمم المتحدة. سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، رقم 2004/616، 23 أوت 2004.

2. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، نيويورك، جنيف 2016.

3. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، العدالة الانتقالية، رقم A/CA23/18، 04 جويلية 2011.

4. القانون الأساسي عدد53 لسنة 2013، مؤرخ في 24 ديسمبر 2013، يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتطبيقها، الرائد الرسمي، عدد105، مؤرخ في 31 ديسمبر 2013.

5. المبادئ التوجيهية جول جمع وحفظ وتوثيق المجتمع المدني للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان واستخدامه من قبل تدابير المساءلة، فيفري 2010.

6. الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، المصالحة والناسك الاجتماعي.

7. المركز لوطني للعدالة الانتقالية، جائزة نوبل للمجتمع المدني التونسي في العملية الانتقالية، نيويورك، 10.09. 2015.

خامسا: المكتبة الإلكترونية

1. أبو خليل، فوزي. الثورات العربية هل كانت بداية تغيير ونجاح، الجزيرة نت، 29 جويلية 2018، على الرابط:https://www.aljazeera.net/blogs/

2. يوسف عبد السلام، آية.أسباب قيام ثورات الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي، 23 ماي 2014، على الرابط: https://democraticac.de/?p=1393

3. علي عبده ، محمود ،الثورة التونسية الأسباب، عوامل النجاح، النتائج، على الرابط:https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm

4. بوفيجلين، يوسف. روسيا والثورات العربية، شعار الجهاد ولغة المصالح، 17 ماي 2011، على الرابط:https://www.dw.com/ar/

5. رامي عبد المولى، محمد. المجتمع المدني في تونس قرن من الوجود و الصراع، 24 ماي 2019، على الرابط:https://assafirarabi.com/ar/ /

6. العدالة الانتقالية كيف تستفيد من تجارب الدول الأخرى، جريدة الأهرام، 01،06،2011، على الرابط:
https://dijitl.ahram.org/articles.asp?fbclid=IwAR0BL5hccYpAucvryWLEyRq4z6RDseILcyUOYL3Vn_en9ElhFn4imDoTigl

7. بريشنماخر، ساسكيا. هوبارد كارولين. حركة النهضة في تونس، على الرابط:
https://www.ndi.org/sites/default/files/The%20Ennahda%20Movement%20in%20Tunisia%20-%20Arabic.pdf

8. جميل، دنيا. المجتمع المدني، من ثائر إلى حارس للسلام، 15،10،2014، على الرابط:https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/tunisian-civil-society-revolutionaries-peace-keepers

9. شاكر، مايا. المجتمع المدني التونسي وتقلص هامش الحرية، 24،06،2021، على الرابط:https://pomed.org/% /

10. ميلاد أبو روينة، حميدة. مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا، بين الرؤية وآليات الحل، على الرابط: http://drhamida.ly/wp-content/uploads/documentsf

11. الجمعاوي، أنور. عن الشباب والسياسة في تونس، العربي الجديد، 05 جوان 2018، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/

12. الرديسي، حمادي.المناعي، عفيفة. العدالة الانتقالية في تونس: المسار المنقوص، 23 أوت 2018، على الرابط: https://www.arab-reform.net/ar/publication/

13. العلفي عبد الله، يحيى. العدالة الانتقالية قراءة مفاهيمية ومعرفية،الشبكة العربية العالمية، 2012، على الرابط: http://alolofi.blogspot.com/2012/02/blog-post.html

14. الجبور، عبد الله. الشباب ونهج الثورة في البلدان العربية، مدونة مؤسسة فريديريش، بيروت،04،2021.01، على الرابط: https://mena.fes.de/ar/blog-

15. توثيق المجتمع المدني من أجل المساءلة، العربية، على الرابط: https://gijtr.org/ar/

16. الموسوعة السياسية، مفهوم الثورة، على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary/

17. الثورة التونسية، أسبابها، خصائصها و نتائجها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 01،01،2021، على الرابط: https://www.politics-dz.com/

18. فرانس 24، ردود فعل دولية بين مؤيدة ومحذرة حيال الوضع السياسي في البلاد، 15،01،2011، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20110115-tunisia-reactions-protest-us-obama-merkel-occident-orient-ben-ali-situation-crisis-jordan-algeria-medias

19. عطية جمعة مصطفى، إبداع الشباب في ثورات الربيع العربي متعجل ام تلقائي، القدس العربي 20 يونيو 2018، على الرابط: https//www.alqus.co.uk

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة.....01

الفصل الأول: تأصيل نظري للمجتمع المدني والعدالة الانتقالية.....08

المبحث الأول: دراسة في معطى المجتمع المدني.....10

المطلب الأول: مراحل تطور المجتمع المدني.....10

المطلب الثاني: المقصود بالمجتمع المدني.....16

المبحث الثاني: مقاربة معرفية لمفهوم العدالة الانتقالية.....27

المطلب الأول: العدالة الانتقالية (تعريف، مراحل تطور).....27

المطلب الثاني: خصائص العدالة الانتقالية والاركان المكونة لها.....32

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية.....39

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في المساءلة والحقيقة.....39

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في المصالحة الوطنية.....44

الفصل الثاني: المجتمع المدني والعدالة الانتقالية بتونس.....51

المبحث الأول: الحراك الشعبي في تونس: قراءة في ديناميكية الأحداث.....52

المطلب الاول: قراءة في أحداث الحراك، أسباب وخلفيات.....52

المطلب الثاني: ردود الفعل الدولية والعربية من الثورة التونسية.....66

المبحث الثاني: المجتمع المدني التونسي كفاعل في التغيير وبناء الدولة.....75

المطلب الأول: تنظيمات المجتمع المدني وثورة الياسمين.....75

المطلب الثاني: المجتمع المدني ومسار العدالة الانتقالية بتونس.....84

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت المجتمع المدني التونسي.....93

خاتمة.....101

قائمة المصادر والمراجع.....104
ملخص الدراسة.....114

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

عانت العديد من الدول ويلات الاستبداد والاضطهاد، وعلى مر التجارب أبرزت رغبتها في الحرية والديموقراطية، وخلال هذه الدراسة حاولنا تقريب مفهوم المجتمع المدني والعدالة الانتقالية، وكيف أنها أصبحت ضرورية لدى المجتمعات التي حدثت فيها جرائم ضد الإنسانية، فكانت آليات العدالة الانتقالية هي الحل الأنسب للانتقال من نظام استبدادي إلى دولة القانون والعدالة .

تعتبر تونس من الدول العربية التي طبقت آليات العدالة الانتقالية لضمان تغيير النظام الذي عانى منه التونسيون في شتى المجالات، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... تحت وطأة الرئيس السابق زين العابدين وحلفائه، وقد كان للمجتمع المدني التونسي دور فعال في تكريس مبادئ العدالة الانتقالية، بحيث ساهم في تحقيق العدالة الانتقالية إلى حد بعيد في هذا البلد رغم العراقيل والتحديات التي واجهته.

Abstract

Many countries have suffered the scourge of tyranny and persecution, and over the course of experiences, their desire for freedom and democracy has been highlighted. During this study, we have tried to bring the concept of civil society

and transitional justice closer, and how it has become necessary for societies in which crimes against humanity have occurred. Transitional justice mechanisms were the most appropriate solution to move from An authoritarian regime to a state of law and justice.

Tunisia is one of the Arab countries that implemented transitional justice mechanisms to ensure the regime change that Tunisians suffered in various fields, social, economic and political... under the weight of former President Zine El Abidine and his allies, and Tunisian civil society played an active role in perpetuating the principles of transitional justice, as it contributed In achieving transitional justice to a large extent in this country, despite the obstacles and challenges it faced.